وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

العولمة المالية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة اقتصاد دولي

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد:

- **بوزطوطة زكرياء**
- **لعلالو هاني**

تحت إشراف:

- **د. ساحلي لزهر**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سلامة وفاء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما

الله وأدامهما نورا لدربنا.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتنا ولا تزال من إخوة وأخوات إلى رفقاء المشوار

قاسمونا لحظاته رعاهم الله ووفقهم.

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية وجميع دفعة 2022، جامعة 20 أوت 1955

سكيكدة

إلى كل من كان لهم أثرا في حياتنا وإلى كل من أحبهم القلب ونسيهم القلم.

هاني

إهداء

من لامسه الاهداء كثير..... وما لم يلامسه أكثر فه.....

لمن اهدي .....؟

وكلي .....هم

لمن أهدي.....؟

وعمري....لهم....؟

أهديه إلى *أمي* من كانت في بدئي كلمة للحب وحرفا غاليا في الحنان.

أهديه إلى* أبي*من كان عمران الدين والدنيا من كان فتحا لي في العرفان.

أهديه إلى اخوتي حفظهم الله ورعاهم.

زكرياء

شكر وعرفان

أولا الشكر لله عز وجل على توفيقه لنا في إتمام وإنجاز هذا العمل المتواضع كما نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف «ساحلي لزهر " ، الذي قبل الإشراف على هذا العمل وتابع مجرياته خطوة بخطوة وبصبر، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه العلمية، وملاحظاته الدقيقة ، ومتابعته المستمرة لكل صغيرة وكبيرة ، واصراره على اخراج هذا العمل في أحسن صورة ، فله منا جزيل الشكر والامتنان على ما قدمه من جهد في سبيل اتمامه فجزاه الله عنا كل خير

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة سكيكدة وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الملخص

أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن وهذا بمختلف أنواعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، وهذه الأخيرة ونتيجة التقدم التكنولوجي الذي مكن من تحريك الأموال من داخل الدول والى خارجها بسرعة اكبر لها منافع أساسية للدول النامية ، وذلك عن طريق توجيه الأموال إلى الاستثمار في هذه الدول مما قد ساعد على تحقيق مستويات نمو ومعيشة أعلى وخلق فرص جديدة للتمويل والتشغيل دون زيادة الديون الخارجية، إلا انه في المقابل أن الانعكاسات المفاجئة في اتجاه الأموال قد يهدد الاستقرار المالي الوطني لتلك الدول، وهذا ما حدث للدول النامية من أزمات وصدمات مالية مكلفة و في هذا الصدد تم تحليل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على بعض مؤشرات التنمية من خلال السياسة الاقتصادية المتبعة.

Résumé

La mondialisation est devenue inévitable imposée par la situation économique mondiale actuelle, et ce sous ses diverses formes politiques, sociales, économiques et financières, et cette dernière est le résultat du progrès technologique qui a permis le mouvement plus rapide des fonds à l'intérieur et à l'extérieur des pays, qui présente des avantages essentiels pour les pays en développement, Cela se fait en orientant les fonds vers ces pays, ce qui a permis d'atteindre des niveaux de croissance et de vie plus élevés et de créer de nouvelles opportunités de financement et d'emploi sans augmenter les dettes extérieures. Menacent la stabilité financière nationale de ces pays, C'est ce qui est arrivé aux pays en développement en termes de crises et de chocs financiers coûteux. A cet égard, les étapes du développement de l'économie algérienne ont été analysées à partir de quelques indicateurs de développement à travers la politique économique suivie.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	III
مقدمة	(أ-ج)
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	01-40
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للعولمة المالية والتنمية الاقتصادية	3
المطلب الأول: مفهوم ونشأة العولمة المالية وتطورها	3
المطلب الثاني: أبعاد وآليات العولمة المالية	8
المطلب الثالث: تعريف ونشأة التنمية الاقتصادية وتطورها	15
المطلب الرابع: أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية	23
المبحث الثاني: تأثير العولمة المالية على التنمية الاقتصادية.	25
المطلب الأول: تأثير العولمة على البنى الاقتصادية	25
المطلب الثاني: تأثير العولمة على البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية	26
المطلب الثالث: الانعكاسات الإيجابية للعولمة في تفعيل التنمية الاقتصادية	28
المطلب الرابع: الانعكاسات السلبية للعولمة في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية	30
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	37

المطلب الأول: الدراسات المحلية	37
المطلب الثاني: الدراسات العربية	38
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	39
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	75-41
مقدمة الفصل الثاني	42
المبحث الأول: التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري.	43
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي (1962- 1989)	43
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق الحرة.	53
المبحث الثاني: تحليل بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1962-2020).	67
المطلب الأول: تطور إجمالي الدخل الوطني (1962- 2020).	67
المطلب الثاني: تطور إجمالي الناتج الوطني (1962- 2020).	68
المطلب الثالث: تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	70
المبحث الثالث: تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع المالي	72
المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة	72
المطلب الثاني: تطور الفروع التجارية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ	73
المطلب الثالث: تطور ماكينات الصراف الآلي في الجزائر لكل 100 ألف بالغ	74
خلاصة الفصل الثاني	75
خاتمة	77
قائمة المصادر والمراجع	82

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية من خلال توضيح تطور مفهوم التنمية	17
2	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1980 -1988).	50

قائمة الأشكال والمنحنيات البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور إجمالي الدخل الوطني.	67
2	تطور إجمالي الناتج الوطني.	68
3	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.	70
4	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة	72
5	تطور الفروع التجارية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ	73
6	تطور ماكينات الصراف الآلي في الجزائر لكل 100 ألف بالغ	74

مقدمة

مقدمة

لطالما تبادر الى أسماعنا مقولة العالم سوف يصبح قرية صغيرة ، سوف تصبح حركة الأشخاص والسلع و الاموال غير مرهونة بحدود جغرافية ، وهذا ما اصبح اليوم واقع نعيشه ، فاليوم والسيارة تحمل جنسية ألمانية لكنها في قطعها الداخلية تكون قد صنعت في 50 ٪ من العالم ، وغيرها من المواد و السلع التي اصبحت جزء لا يتجزأ من حياتنا ، ويمكن حصر هذه الحالة اليوم بمصطلح واحد ألا وهو مصطلح "العولمة " ، فقد سطع شمس هدا المصطلح منذ اواخر القرن الماضي وبهذا أصبح الموضوع يثير الكثير من الجدل والذي اغني الكثير من طاولات النقاش فقد شقت العولمة طريقها لتتغلغل في حياتنا في كل المجالات و لاسيما منها الاقتصادية.

فاليوم العولمة ونظرا لما يعيشه الاقتصاد العالمي من ارتباط قوي فيما بين اقتصاديات الدول واعتمادها على بعضها البعض، فقد تسبب بظهور مجموعة من المظاهر التي تترافق مع العولمة كتوفير خدمات عابرة للقارات وتدفقات مالية لدول وانتشار التكنولوجيا.

هنا يجب الاشارة إلى ان للعولمة العديد من الاشكال من بينها العولمة المالية التي سوف تكون اليوم محط الدراسة.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره تكون إشكالية الدراسة كما يلي:

ماهي العلاقة التي تربط بين العولمة المالية والتنمية الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال إشكالية الدراسة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم العولمة المالية؟
- ما هي أهم انعكاسات العولمة المالية على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي العلاقة التي تربط العولمة المالية والتنمية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

1- تعتبر العولمة المالية محركا للتنمية الاقتصادية.

2- تحمل العولمة المالية في طياتها انعكاسات إيجابية على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

3- تحمل العولمة المالية في طياتها انعكاسات سلبية على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- تناسب الموضوع مع التخصص.
- تقديم تحديث لمختلف الدراسات التي تم تقديمها سابقا.
- أهمية الموضوع المدروس بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- معرفة العلاقة التي تربط العولمة المالية بالتنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- محاولة فهم وإدراك تأثير العولمة المالية في إصلاح التوازنات الهيكلية لاقتصاد الجزائري.

- تبيان أوجه الخلل الموجود في عدم الاستفادة من إيجابيات العولمة المالية، وتأثير ذلك في معدلات نمو الاقتصاد الجزائري.

- فهم و تحليل أبعاد العولمة و تأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية الجزائرية

إطار الدراسة: دراستنا تتم وفق حدود زمنية ومكانية محددة فالحدود المكانية تحددت بالجزائر أما الحدود الزمنية فهي تمتد من الفترة 1962 إلى غاية 2020.

الحدود المكانية: يتعلق البحث بالواقع الجزائري حيث يعالج ظاهرة العولمة المالية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية وبهذا الصدد اعتمدنا في الجانب التطبيقي دراسة تاريخية للاقتصاد الجزائري إعتمادا على مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات العولمة المالية.

الحدود الزمنية تتمثل الحدود الزمنية في الدراسة الميدانية التي تمتد من الفترة 1962 إلى غاية 2020.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على:

- ✓ المنهج الوصفي من أجل إيضاح وتقديم مختلف الأدبيات الخاصة بالموضوع.
- ✓ المنهج التحليلي وهذا من أجل تحليل ومعالجة الجانب التطبيقي واستنتاج مختلف النتائج.

هيكل الدراسة:

من اجل الاجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة: تم التطرق فيه الى الأدبيات والجانب النظري لكل من التنمية الاقتصادية والعولمة المالية حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث ففي المبحث الاول تحدث عن جانب النظري للعولمة المالية والتنمية الاقتصادية من حيث نشاءة وآليات ومؤشرات التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني تحدث عن تأثير العولمة على التنمية الاقتصادية وأما المبحث الثالث فيتحدث عن مجموعة مختلف من الدراسات سواء وطنية كانت او عربية او اجنبية وفي مطلب الاخير قدم القيمة المضافة التي سوف يقدمها هدا العمل.

الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة: تم التطرق فيه إلى الدراسة التاريخية للاقتصاد الجزائري، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، ذكرنا في الأول الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي (1962– 1989) وكذا توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق الحرة، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد قمنا فيه بتحليل منحنيات مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر (إجمالي الناتج الوطني، إجمالي الدخل الوطني وكذا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية) أما المبحث الثالث فهو يعالج منحنيات لبعض مؤشرات الخاصة بالقطاع المالي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل الأول

ساهمت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في تحول الاقتصاد العالمي الى قرية صغيرة بلا حواجز أو قيود حيث برز العديد من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة ونتج عن هذا مفهوم جديد ألا وهو العولمة الاقتصادية حيث انتشرت هذه الأخيرة على كافة المستويات، فالعولمة الاقتصادية تنقسم بدورها الى العولمة المالية التي يكون تركيزنا على هذه الأخيرة ودراسة كيفية تأثيرها على التنمية الاقتصادية وعلى هذا الأساس تطرقنا اليها في هذا الفصل بثلاث مباحث:

- مدخل نظري للعولمة المالية والتنمية الاقتصادية.
- تأثير العولمة المالية على التنمية الاقتصادية.
- الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل نظري للعولمة المالية والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم ونشأة العولمة المالية وتطورها

أولا: مفهوم العولمة:

لقد تعددت للمفهوم وامتداده من الناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، التكنولوجية، المعلوماتية ومن ناحية المستويات فإن هذا المفهوم وخاصة في الجانب الاقتصادي انتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ويمكن القول إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا لتعددها والتي قد تتأثر أساسا بانحياز الكتاب والباحثين والمفكرين واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا. وإذا أراد الباحثون أن يقتربوا من صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد لهم أن يأخذوا في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها[1].

العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس، أما العملية الثانية فتتعلق بإزالة الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات فيما يلي ندرج أهم التعريفات اللغوية التي وردت للعولمة:

1- العولمة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله يقول عولمة الشيء أي جعله عالميا[2].

2- أما صندوق النقد الدولي فقد عرف العولمة في تقريره "أفاق الاقتصاد العالمي" بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بوسائل منها زيادة الحجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة وانتشار التكنولوجيا[3].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 20.

[2] ممدوح محمود منصور، دراسة في المفهوم الظاهرة والأبعاد، قسم العلوم السياسية، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص11.

[3] تقرير صندوق النقد الدولي، العولمة الفرص والتحديات، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1997، ص.

3- أما في تعريف آخر فاستخدم مصطلح الكوكبة بدل من العولمة اعتمادا على الكلمة الإنجليزية global بمعنى الكرة الأرضية وليس كلمة العالم world، والمقصود هنا التداخل لواضح الأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتبار بذكر الحدود السياسية للدول والائتمان لوطن محدد، وهي درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي العالمي.

4- بينما يتصرف مفهوم العولمة عند الأنكاد إلى زيادة تفاعل الدولة في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال. كما زاد من عمليات العولمة وتحفيزها إلغاء القيود على تدفق رأس المال[1].

ويرجع عدم تبلور المفهوم الفكري والعلمي للعولمة إلى أساسيات عدة منها الخضوع إلى منهج ذاتي في التحليل والرغبة في تركيب مسلمات ايديولوجية معنية بالإضافة على إغفال أو غض النظر عن معطيات أو وقائع جديدة في عملية التطور والتي من شأنها أن تكون أساسا جوهريا لنشوء العولمة واتساعها.

وعلى ضوء كل التعاريف اللغوية للدكتور عبد الحميد عبد المطلب [2] بأن العولمة لا تخرج من كونها سمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصاد العالمي الجديد والتي حولت العالم إلى قرية عالمية متناقصة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول و تكتلات اقتصادية و من منظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على أسس و قواعد لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

[1] الحافظ المهدي، أهمية المنهج في معالجة العولمة، مجلة الرباط، العدد 8، سبتمبر 1997، ص 23.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 52.

ثانيا: نشأة وتطور العولمة:

إن البحث في تاريخ العولمة يتيح لنا معرفة العمق التاريخي لظاهرة العولمة، حيث أن أغلب العلماء يتفقون على أن ظاهرة العولمة وإن كانت حديثة اصطلاحا إلا أنها في بعض مضامينها قديمة، ولذا يختلف الباحثون حول نشأة العولمة.

فيرى فريق منهم أن ظاهرة العولمة قديمة عمرها خمسة قرون أي ترجع إلى زمن النهضة الأوربية الحديثة، حيث التقدم العلمي في مجال الاتصال والتجارة.

تطور العولمة:

مرت العولمة بخمسة مراحل رئيسية بدءا بالمرحلة الجنينية وصولا إلى مرحلة عدم اليقين تمثلت في:

المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية.

يمكن القول إن المرحلة الجنينية للعولمة ترجع إلى صفحات الفراعنة سواء في رحلاتهم إلى بلد الصمام أو إلى بلد الفينيقيين، أما البعض الآخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور بتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى وما أكثرها عبر التاريخ.

المرحلة الثانية: مرحلة النشأة.

بدأت مع نهاية المرحلة السابقة 1750 م واستمرت حتى العشرينات من القرن السابق، ظهرت فيها مفاهيم جديدة تتعلق بالدولة القومية وهويتها، وصولا إلى طرح فكرة الدول المتجانسة الموحدة، إضافة إلى قبول الدول الغير الأوروبية في المجتمع الدولي توقعت العديد من الاتفاقيات، ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، فيما انطلق الاهتمام بالتجارة العالمية وسن التشريعات والأنظمة واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1870م.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق.

امتداد الفترة السابقة إلى منتصف العشرينات من القرن العشرين، في هذه المرحلة ظهرت مفاهيم كونية مثل: "التطور الصحيح والمجتمع القومي" إضافة إلى مفاهيم أخرى تتعلق بالهويتين الفردية والقومية وهذا ما أنتج عملية دمج المجتمعات الغير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت صياغة الأفكار الخاصة بإنسانية دوليا، ومحاولة تطبيقها، كذلك جرت المنافسات الكونية مثل: دورة الألعاب الأولمبية، جوائز نوبل، إلى جانب تطبيق فكرة الزمن العالمي، كما عرفت هذه المرحلة اندلاع الحرب العالمية الأولى، ونشأة عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.

استمرت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين حتى منتصف الستينات، وبدأت هذه الخلافات والحروب الفطرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، و التي بدأت في مرحلة الإطلاق و نشأة صراعات كونية حول صورة الحياة و أشكالها المختلفة.

وقد تم التركيز حول الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، بروز هيأة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم، ووقعت الأزمة العالمية 1929 ، ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية وثم نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي[1]، ولقد تم عن هذه المرحلة إنشاء البنك العالمي للإنشاءات و التعمير و صندوق النقد الدولي والاتفاقية العالمية للتعريفة الجمركية.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين.

بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم، حيث تم دمج العالم في المجتمع الدولي و تصاعد الوعي الكوني وحدث أول هبوط عل القمر، وشهدت مرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية و زادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وأهمها القبض الثالث في

[1] عماد يونس، العولمة: تاريخ وأبعاد ومؤثرات على العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2005، ص 51.

النظام الاقتصادي العالمي، وهي منظمة العالمية للتجارة مكان للاتفاقية العالمية للتعريفة الجمركية وتواجد المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات والأجناس داخل المجتمع نفسه، أصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا، من خلال الحقوق الإنسانية المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية و نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.[1]

وبهذا نجد أن هناك عوامل كثيرة أدت إلى ظهور العولمة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وثقافي وما يمكن إضافته هو توضيح أهم أسباب نشوء العولمة التي توجزها في النقاط التالية:

- ✓ النشوء إلى المزيد من الحرية والديمقراطية وهو الحلم الرئيسي للإنسان.
- ✓ تحقيق الرفاهية الإنسانية التي تكفل مزيد من المتعة والحياة المريحة والكريمة.
- ✓ تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة وتقديس المعتقدات: تحقيق وتفعيل المتعة والخير، أي جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيب وأكثر إنتاجا للخير لكافة البشرية.
- ✓ تحقيق العقلانية والرشاد في استخدام الموارد وبالشكل الذي يحافظ على توازن البيئة الطبيعية.
- ✓ انخفاض القيود على التجارة والاستثمار.
- ✓ تكامل الأسواق المالية الدولية.
- ✓ زيادة أهمية التدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال.

[1] يحياوي سمير، مطبوعة تحت عنوان: محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعولمة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013- 2014، ص14.

المطلب الثاني: أبعاد وآليات العولمة المالية وتطورها

العولمة المالية: هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية، المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال[1].

أولا: أبعاد العولمة

تشتمل العولمة على مجموعة من الأبعاد المختلفة وتتمثل فيما يلي:

1- البعد التقني: يجمع معظم الباحثين على أن البعد التقني هو الدافع للأبعاد، الاقتصادية والسياسية والثقافية في ظاهرة العولمة، فقد ساهم التطور التقني منذ اختراع العجلة إلى اختراع الأنترنت فبظاهرة العولمة.

ومن أدوات البعد التقني ما يلي:[2]

- الأنترنت وعالم الكمبيوتر
- تقنية الاتصالات الحديثة، ابتداء بالبرقيات وأختها بالهاتف الجوال
- الصورة المرئية، وسرعة انتقال الأخبار والمعلومات بين الأمم.

2-البعد الثقافي: تتمثل في توسيع وانتشار الثقافات بأنواعها على مستوى العالم، وتشكل تحدي الهوية والخصوصية الثقافية، كما أنها تعكس التنوع والاختلاف في الثقافات العالمية، وترتبط العولمة الثقافية بفكرة التنمية أو التوحيد الثقافي للعالم لصياغة ثقافة عالمية، تفرض أنماط تفكير ومسلك في الحياة ويتم ذلك عن طريق تغيير برامج التعليم وإضعاف جوانب الثقافة القومية في البرامج خاصة في المجالات النظرية كالتاريخ والاجتماع، بجانب غزو هذه الدول عن طريق برامج إعلامية كثيفة مصاغة بحنكة شديدة وجاذبية عالية، وتهدف إلى تمجيد قيم معينة تتسلل

[1] يحياوي سمير، المرجع نفسه، ص30.

[2] نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص24.

إلى وجدان ملايين الشباب في هذه الدول بحيث يصبح القطب الرأسمالي هو المثل الأعلى، والنموذج المحتذى.

3-البعد التكنولوجي:

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة تكنولوجية هائلة، وقد تسارعت معدلات التطور التكنولوجي في الربع الأخير منه على وجه الخصوص بشكل فاق كل التوقعات والتصورات.

وقد ألقي هذا التطور التكنولوجي بظلاله على كافة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية والاتصالية والعلمية والتقنية حيث نلاحظ أنه هناك منظومة تكنولوجية تدافعية، كل فاعل فيها يدفع الآخر ويحركه من أجل الوصول إلى صورة أفضل مما كانت عليه الابتكارات السابقة.

4- البعد السياسي: يذهب البعض أن العولمة السياسية تعني نقل سلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وهيمن عليها.

وكذلك تتجلى العولمة في مجال السياسية في عدة جوانب، أهمها محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون دول العالم الثالث، متذرعة بذلك بمفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية التي يجب على دول العالم تطبيقها لتحقيق اندماج مع العولمة.

5- البعد الاقتصادي:

هو البعد الذي يحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة من قبل وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.

6- البعد الاجتماعي:

عندما تتجرد المجتمعات من قيمها تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة تتماشى ومتطلبات ظاهرة العولمة، فكان استيلاب وعي البشرية وإراداتها لصالح القوى العظمى بعد ما تم نزع قيمها من ثقافتها.

وكانت الانعكاسات الاجتماعية سريعة كما يلي:

- تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية.
- التأثير في هيكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.
- زعزعة الاستقرار الاجتماعي وزيادة مركزية حدة الصراع الاجتماعي.
- ارتفاع معدل الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة.
- تزايد خطورة جماعات الجريمة المنظمة.

إذن أوجدت ظاهرة العولمة مرحلة عدم استقرار اجتماعي واسع عكس ما كانت تصبو إليه كل المجتمعات في العالم في إطار العولمة من أجل الوصول إلى عالم بدون أحقاد موروثة، وأن يحي ويعيش الإنسان بحرمة الحرية، والعدالة وحقوق الإنسان والمساواة، كل ذلك تبخر في البعد الاجتماعي للعولمة.

ثانيا: مؤسسات العولمة

للعولمة آليات متعددة تتحرك من خلالها لترتيب الظروف استراتيجيات العولمة، ولعل من بين أبرز هذه الآليات هي:

1- الشركات متعددة الجنسيات:

هي المؤسسة التي تتميز بكبر حجمها وسيطرتها على مصادر مادية وغير مادية، وتعمل في أكثر من دولتين معبرة عن التوسع المتخطي للحدود القومية للرأسمالية المعاصرة، التي تعكس التل تفوقها في مجالين هما المعرفة التكنولوجية والتسويقية مع طابعها الاحتكاري، المتمثل في امتلاكها لرؤوس الأموال والمهارات الإدارية والتكنولوجية المتقدمة، التي تمكنها من فرض أسعار

اختيارية تعكس سيطرتها على شركاتها العاملة في بلدان أخرى، وتسهم في الإنتاج الدولي، ولذلك فإن نشاطها لا يقتصر على التصدير ومنح تراخيص العمل فقط. وفي حالة العولمة فإن هذه الشركات هي فاعل مركزي تكرسها وتأسس لها على مستوى الخطاب والممارسة، ولقد اتخذت العولمة من هذه الشركات أداة لتنفيذ السياسات الاقتصادية الرأسمالية.[1]

2- المنظمة العالمية للتجارة:

يمكننا اعتبارها المنظمة الوريثة لمنظمة تمت المصادقة عليها في الأوروغواي من ديسمبر 1993 بواسطة 124 دولة من دول العالم ونوقشت في مراكش 1994 وأقرت بصيغة نهائية في جانفي 1995.

ويمكننا الإشارة إلى بعض أهداف عولمة التجارة من خلال تحليل بعض البيانات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية:

- إلغاء الحواجز والقيود أو تخفيضها إلى أقل درجة ومنها القيود الجمركية.
- تحرير التجارة بمعنى سيادة قوانين السوق ومنها قوانين العرض والطلب وإلغاء تدخل الدولة سواء بالتخطيط أو إنشاء شركات عامة - خصخصة الاقتصاد بمعنى قيادة القطاع الخاص، وإلغاء أو تحجيم القطاع العام.
- الموافقة على حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والأشخاص عبر حدود القطرية.
- الشفافية في المعلومات وعدم حجب المعطيات فيما يتعلق بحرية التجارة في الأسهم والعملات.
- التكامل في الصناعة والزراعة وتقسيم الأعمال وقيام الصناعة والمنافسة الأكثر جودة والأقل تكلفة، واستيراد الأقل تكلفة والأكثر جودة، وعدم حماية السلع المحلية.

[1] نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية، دار جهينة للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص ص (65-55).

3 – صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة لشؤون النقد والمال الذي عقد في "بريتون وودز" "Bretton Woods" في جويلية 1944، حملت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ريغان، وبريطانيا بقيادة تاتشر لواء السوق الحرة وتم طرحها كإيديولوجيا.

وهنا تعقدت مهام صندوق النقد والبنك الدوليين، ليصبحا اليد الضاغطة على الدول الفقيرة لنشر هذه الأيدلوجيا.

وغالبا ما تكون هذه الدول في أمس الحاجة إلى قروض وضمانات المؤسستين. تخطت مهام البنك الدولي في ذلك الوقت مجرد الإقراض لتنفيذ مشروعات (مثل شق الطرق وإقامة السدود) إلى تقديم قروض التكيف الهيكلي" التي لا يمكن أن تحصل عليها الدول إلا في حال موافقة صندوق النقد الدولي. تأتي هذه الموافقة بمرافقة لائحة من الشروط يفرضها الصندوق على البلد المعني.[1]

ثالثا: تطور العولمة المالية[2]

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فأن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير، حيث تتمثل في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، وقد مرت بالمراحل التالية:

---

[1] فوز نايف عمر ريحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي 1990/2006، مذكرة ماجستير، جامعة نابلس، 2006/2007، ص ص (22، 23).

[2] بايشي فاطمة الزهراء وجيجي مباركة، آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017–2018، ص ص (13 – 14).

1- **مرحمة تدويل التمويل غير المباشر 1960-1979** وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوربية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بوساطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة عمى العملات القوية (الجنيه الاسترليني، الدولار).
- انهيار نظام بريتون وودز في 15أوت، 1971 وانهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

2- **مرحلة التحرير المالي 1980- 1985** وتميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية التسوق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي واجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر عمى أموال.

3- **مرحلة التعميم وضم الأسواق المالية الناشئة** امتدت هذه المرحمة من 1986 وحتى الآن وتميزت بما يلي:

- تحرير أسواق الأسهم وقد كانت الانطلاقة من بورصة لندت سنة 1986 بعد إجراءات الإصلاحات

البريطانية وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك بتحرير أسواق اسهمها مما سمح بربطها مع بعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.

– ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية بشبكات

الاتصال وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها الشيء الذي زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها.

– الانهيارات الضخمة التي شيدتها البورصات العالمية والتي تسبب في الإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في الولايات المتحدة.

– زيادة الارتباط بين الأسواق المالية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنيا أصبحت تشبو السوق الواحدة وهذا باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.

– زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

– تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.

رابعا: أسباب العولمة المالية[1]

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية رخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان والمكان وكان أهمها:

– تنامي الرأسمالية المالية

– عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية

– ظهور الابتكارات المالي

– التقدم التكنولوجي

– التحرير المالي المحمي والدولي

– إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

[1] بايشي فاطمة الزهراء وجيجي مباركة، المرجع نفسه، ص ص (15 – 16).

المطلب الثالث: تعريف ونشأة التنمية الاقتصادية وتطورها

I. مفهوم التنمية الاقتصادية:

هي التقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"، "وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة".[1]

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

ثانيا: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

استخدم الاقتصادي البريطاني " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية كل من مصطلح التقدم المادي والتقدم الاقتصادي للدلالة على حدوث تطور في المجتمع، أما مصطلح التنمية فقد برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية.

وقبل الخوض في مختلف التعاريف التي قدمت للتنمية الاقتصادية لا بد من التفريق بين النمو والتنمية، فالنمو يتضمن نمو الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة من الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج الوطني حدوث تغيرات واسعة ومهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذه المجالات[2].

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص،499.

[2] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص178.

ويشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج، فالدول التي تحقق زيادة في إنتاج السلع والخدمات مع تحقيق ارتفاع في متوسط الدخل تكون بذلك حققت نموا اقتصاديا[1].

أما التنمية فهي تتضمن مفهوم أوسع، فهي تضم بشكل خاص التحسن في الصحة والتعليم ومؤشرات عديدة لرفاهية الإنسان، فحسب مفهوم التنمية فإن الدول التي تحقق دخلا مرتفعا دون أن ترفع معدل الأمل في الحياة وتخفض الوفيات عند الأطفال ومعدلات الأمية، تعتبر دولا أخفقت في تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

وسيتضح الفرق أكثر بين النمو والتنمية الاقتصادية من خلال توضيح تطور مفهوم التنمية والذي يلخصه الجدول التالي:

[1] Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David 1. lindauer, Economie du Développement, 30 Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008, pp.(28-29).

[2] Ibid, p.29.

المرحلة	مفهوم التنمية	أدوات قياس التنمية			
		مؤشرات اقتصادية	مؤشرات اجتماعية	مؤشرات بيئية	المعاملات/ الأدلة
1	التنمية = النمو مؤشر النمو الاقتصادي (نهاية الحرب العالمية الثانية –منتصف ستينيات القرن العشرين)	مؤشر النمو الاقتصادي فقط (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.)	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل (منتصف الستينات– منتصف سبعينات القرن العشرين	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي	"بعض مؤشرات التوزيع الاقتصادية–الاجتماعية وبدرجة أقل من المؤشرات الاقتصادية وبصورة غير شاملة لجميع الجوانب الاجتماعية	لا يوجد	لا يوجد
3	التنمية الشاملة المتكاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى (منتصف السبعينات –منتصف الثمانينات).	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات	"بعض مؤشرات التوزيع الاقتصادية–الاجتماعية مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل التعليم الصحة والسكن.	بعض المؤشرات البيئية العامة	معامل نوعية الحياة (3 مؤشرات اجتماعية)
4	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان مند عام 1990 وحتى وقتنا الحاضر).	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات	"بعض مؤشرات التوزيع الاقتصادية–الاجتماعية مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل التعليم الصحة والسكن.	مؤشرات بيئية عامة	معامل التنمية البشرية (3 مؤشرات اجتماعية واقتصادية)
5	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى منذ قمة الأرض في ريوديجانيرو 1992	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات مؤشرات اقتصادية أخرى	بعض مؤشرات التوزيع الاقتصادية–الاجتماعية مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل التعليم الصحة والسكن مؤشرات اجتماعية أخرى	مؤشرات بيئية عامة مؤشرات بيئية تفصيلية لجميع جوانب البيئة واستغلال الموارد الطبيعية	معامل الرفاه الاقتصادي المستديم (مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية).

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص (286– 287).

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات كان مفهوم التنمية الاقتصادية مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث عرف "جيرالد ماير" التنمية الاقتصادية بأنها " العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".[1]

أما "ميشيل تودارو" يقول أن التنمية "تعني قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد معدلات تتراوح ما بين 5% و 7% أو أكثر من ذلك".[2]

وقد أشارت تجربة الخمسينات والستينات أن العديد من الدول النامية حققت نموا اقتصاديا غير أن مستوى المعيشة لم يتحسن لدى الأغلبية من سكانها، واتضح بذلك الخطأ الجسيم هذا التعريف الضيق للتنمية.[3]

وبداية من منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين تطور مفهوم التنمية، حيث أصبح يعني تحقيق نمو اقتصادي مع التوزيع العادل لهذا النمو وهو ما ينطبق على التعريف الثاني الذي قدمه ماير للتنمية حيث يقول أن "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة"[4].

ومنذ منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة، حيث أصبحت التنمية تعني الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا تحول مفهوم التنمية من مجرد تحقيق النمو الاقتصادي إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتيجيات التنمية، ط2، دار هومة، الجزائر، 1997، ص50.

[2] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص (50– 51).

[3] نفس المرجع، ص52.

[4] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص. 51.

والاهتمام بتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية.[1] وتتمثل الحاجات الأساسية لكل مواطن في الآتي:[2]

- حاجات مادية تشمل الغذاء واللباس والسكن؛
- خدمات أساسية تشمل التعليم والصحة والنقل والاتصال؛

حقوق عامة مثل العدالة وحرية الاختيار (سواء للعمل أو الطريقة الحياة)، والحقوق الديموقراطية مثل الحق في المشاركة السياسية وإبداء الرأي في مختلف أمور المجتمع.

ويعتبر مدخل الحاجات الأساسية للتنمية مفهوما يهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل، وهذا المدخل هو عملية مشاركة حركية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة المتأسسة على الاعتماد الذاتي من قبل مجتمعات مدعومة بالنشاط المنسق بين القطاعات.[3]

ثم ظهر في 1990 مفهوم التنمية البشرية، ويعتبر أمارتياسن أن التنمية هي عملية لتوسيع الحريات الحقيقية للبشر[4]، وإن هذا المفهوم الجديد الذي يركز على حريات الإنسان يتجاوز تلك المقاربات الضيقة للتنمية والتي تعتبر أن التنمية هي مجرد نمو للناتج المحلي الإجمالي، أو أنها زيادة في متوسط دخل الفرد أو أنها تطوير التصنيع أو التقدم التقي أو التحديث الاجتماعي. ورغم أن بعض تلك المقاربات تمثل وسائل التوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على جوانب أخرى، كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم والحقوق المدنية والسياسية.[5]

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص.126.

[2] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص ص (247- 248).

[3] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص. 194.

[4] س، عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2001، ص. 102.

[5] المعهد العربي للتخطيط، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، العدد76، أكتوبر 2008، ص ص (14-13).

وأكد البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1991 أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة، ويتطلب تطوير التعليم والاهتمام بالصحة والتغذية والبيئة النظيفة، إضافة إلى تحقيق توازن أكثر ومساواة في الفرص.

ومنذ قمة الأرض في ريو دي جانيرو في 1992 ظهر مفهوم التنمية المستديمة التي يعرفها كل من Peter Hewitt و Philippe Aghion أنما التنمية التي تمتم بتحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون إغفال رفاهية أجيال المستقبل، وتأخذ في الحسبان كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة المعوقات المتمثلة عن محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك.[1]

أي أن التنمية المستدامة تعني استخدام المخزون في المستقبل بشكل لا يؤدي إلى التأثير على احتياجات الأجيال القادمة. ويجب الحفاظ على مصادر إنتاج الموارد المتجددة، وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة، وذلك عن طريق تكثيف البحث العلمي والتكنولوجي لإنتاج بدائل للموارد الاقتصادية غير المتجددة واكتشاف طرق التقليل مدخلات الإنتاج مقابل الحصول على مخرجات أكير، وكذلك استخدام أسلوب التدوير أو إعادة الإنتاج.

وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستديمة على أنها:[2]

- نمو اقتصادي.
- تنمية اجتماعية.
- حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها

وهذا يعني مراعاة هذه الأبعاد الثلاثة عند إعداد إستراتيجية التنمية المستديمة.

[1] Peter Hewitt et Philippe Aghion, Endogenous Growth Theory, Massachusetts, Institute of Technology, Third Printing ,1999, p.156.

[2] نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، وزارة الدولة لشؤون البيئة، جمهورية مصر العربية، ص4.

بالإضافة إلى المفاهيم السابقة للتنمية يمكن الإشارة إلى اتجاهين آخرين يمثلان تطورا مهما في مفهوم التنمية هما: التنمية المستقلة والإطار الشامل للتنمية.

ظهر مفهوم التنمية المستقلة نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية.

ويعتبر Paul Baran رائدا في الدعوة لتحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية"، وقد ربط باران بين التنمية والسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن. واتفق معظم الاقتصاديين أن التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع منح الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية[1].وهناك عدة شروط لنجاح تطبيق نموذج التنمية المستقلة وتتمثل في:

1. حشد الطاقة المعنوية للمواطنين، وذلك عن طريق زعامة وطنية قوية وأحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبي تستطيع تعبئة جهود المواطنين وتبث فيهم وعيا حقيقيا بطبيعة التحديات التي يتعين مواجهتها وتمنحهم إحساس بالثقة في قدرتهم على مواجهة هذه التحديات وتضع لهم خططا نحو تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية.

2. لابد من الوعي بالتضحيات المترتبة عن تطبيق نموذج التنمية المستقلة والتي يمكن أن تأخذ عدة أشكال مثل تقليل الاستهلاك أو الاستيراد لبعض المنتجات وتطبيق حالة التقشف لرفع معدلات الادخار والاستثمار. كما قد تتعرض الدولة لبعض العقوبات من جانب الدول التي قد

[1] إبراهيم العيسوي، "نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة الصياغة السياسات التنموية"، بيروت، يومي 20 و21 مارس 2006، ص ص (47- 49).

تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج (مثلا الحصار الذي تعرضت له كوبا خلال 40 عاما.

3. إحداث تغير في السلطة الحاكمة بنقل مسؤولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التي تساير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي إلى نخبة حاكمة جديدة تؤيد نموذج التنمية المستقلة وتحدث تغييرا جذريا في التوجهات والسياسات يسمح بتحقيق النموذج البديل للتنمية.

4. لابد من إعطاء الأولوية لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية وتنويع مصادر استيرادها، ويجب على الدولة النامية التي تسعى لتحقيق نموذج التنمية المستقلة أن تعمل على بناء قاعدها العلمية والتكنولوجية عن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية، والتعاون في ذلك مع دول الجنوب.

5. يجب تشجيع التعاون بين دول الجنوب وخاصة في مجال الإنتاج المشترك. ويتضمن مفهوم التنمية المستقلة الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع اهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، والاهتمام بالمشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات والحفاظ على المبادرات الفردية.[1] بمعنى أن التنمية المستقلة يقصد بها تحقيق التطور في كافة المجالات مع الابتعاد قدر الإمكان عن أية تأثيرات خارجية.

وفي عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة سميت "الإطار الشامل للتنمية والتي مثلت طرحا جديدا المفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا الإطار الجديد للتنمية على إحداث التكامل بين الجانب الاقتصادي والمالي والهيكل الاجتماعي والبشري وتحويل المجتمع من الطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم والإنتاج إلى طرق أكثر حداثة. ويمكن تعريف التنمية الشاملة على أنهما: "عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة القوى خارجية، ويجري

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة أسيوط، بدون دار نشر، 2009، ص ص (79- 80).

في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتحديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية". وبالتالي فان التنمية الشاملة.

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تطرح فكرة التنمية ذاتها القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقيم النتائج. ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من المقاييس البشرية المستدامة الاقتصادية إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والتنمية.

1- المؤشرات الاقتصادية: تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد. ويمكن أن تقدم شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي (GNP) والناتج القومي للفرد (GDP)[1]:

- **الناتج الوطني أو المحلي (GNP):** في البداية اعتبر بأن التنمية إنما مضطردة في الناتج القومي الإجمالي فترة زمنية طويلة. إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار. ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية.

- **الناتج الوطني للفرد (GDP):** أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان

[1] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، http://www.arab.or.

لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء.

2- الحاجات الأساسية: بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقياس دخل الفرد مع مقاربات النمو وتوزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية. فقد تبنى هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم لأول مرة في خطتها الخمسية في 1974، من قبل منظمة العمل الدولية (ILO).

ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية. وبذلك أصبح مقياس وهو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية[1].

3- المؤشرات الاجتماعية: تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم. وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار.

الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها (MORRIS)، يتكون من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة. ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق الإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان، ويقيس إنجاز البلد في مجال التنمية.

والثاني مقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر، وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد، وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية، ويأخذ هذا المقياس ثلاث مؤشرات بنظر الاعتبار وهي توقع الحياة والتعليم وتدخل الفرد الحقيقي.

[1] عبد الله موساوي، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد الشامية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 6 ص 45.

المبحث الثاني: تأثير العولمة المالية على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تأثير العولمة على البنى الاقتصادية

1- تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم ووحدة الأسواق المالية والنقدية وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود[1]، ما يعني تعمق المبادلات التجارية عن طريق رفع جميع القيود الكمية وغير الكمية في وجه التجارة الدولية للسلع والخدمات (وذلك عن الاتفاقيات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة) بالإضافة إلى حرية انتقال رأسمال وعوامل الإنتاج الأخرى.[2]

2- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية وتزايد سطوة المؤسسات الاقتصادية العالمية من خلال الشركات الكبرى والمؤسسات عبر الدولية، إذ يشهد العالم الآن اتجاها نحو المزيد من التكتلات الاقتصادية وذلك بهدف التكامل الاقتصادي وإيجاد الأسواق الكبيرة، وتحاول العولمة أن تفرض نظام اقتصادي عالمي يقوم على المنافسة الحرة ورفع مستوى البضائع والخدمات والتنافس في مجال التسويق والتجارة العالمية ومحاولة إلغاء دور الدولة في التدخل لتخفيف الأعباء.

3- تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات. كان من شأن تنامي قوة الشركات متعددة الجنسيات أن تضاءلت في مواجهتها قوة دول العالم الثالث التي باتت تمثل مصدر نهب لهذه الشركات ولعل أبرز مظاهر استغلال الشركات متعددة الجنسيات الدول العالم الثالث، استغلال العمالة

---

[1] السيد ياسين، العالمية والعولمة من منظور علم الاجتماع، ط2، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 255.

[2] رابح خوني ورقية حساني، " التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول: التحول الديمقراطي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، دون سنة للنشر، ص 209.

المحلية والتهرب الضريبي واستغلال مظاهر الفساد خاصة السياسية لتحقيق مصالحها ولو على حساب المصالح العامة لهذه الدول[1]

المطلب الثاني: تأثير العولمة على البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية

أولا: تأثير العولمة على البنى الاجتماعية والثقافية[2]

1 – هيمنة قيم الثقافة الغربية، حيث يشير هذا الأمر إلى نوع من تعميم القيم الغربية (الأمريكية) ومحاولة نشرها على المستوى العالمي ومن الأمثلة على ذلك أن السلع قد تمت عولمتها وبهذا استهدفت العولمة تنميط الأذواق وحتى أساليب الاستهلاك والمعيشة، كما وتعمل العولمة على إثراء الثقافات المحلية وتنميتها من خلال تبادل المعرفة والخبرات، وإدخال مفاهيم جديدة، انطلاقا من أن كل ثقافة تنمو بفضل التلاحم بينها وبين الثقافات الأخرى، وتجاوز الحدود الإقليمية الضيقة إلى مسالك عالمية.

2 – تكريس الفقر والتخلف، إن نمو العولمة أدى إلى الفقر وإلى انقسام المجتمع على فئتين أغنياء وفقراء إذ لا وجود للطبقة الوسطى، وإن إجراءات الإصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع تطبيقات العولمة، تفضي إلى استقطاب اجتماعي يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، وتضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وهذا يؤثر سلبا في التوافق الاجتماعي ويعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة.

3– يعد التقدم التكنولوجي أحد أبرز مظاهر العولمة، فالتطور المهول لوسائل الاتصال والنقل والمعلوماتية، الدور الكبير في الانتقال السريع للمعطيات والأخبار أين يلغي الحدود في كثير من المجالات ويجعل من العالم قرية صغيرة مرتبطة بشبكة معلوماتية واحدة.

---

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون، " الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 85، 2010، ص 130.

[2] محمد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص 84.

ثانيا: تأثير العولمة على البنى السياسية

– تراجع مبدأ السيادة، ظل مفهوم السيادة لفترة طويلة محاطة بهالة من القدسية تحميه من الانتقاص غير أنه قد لحقه التغير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، حيث تم حدوث تحول من الدولة القومية صاحبة السيادة على إقليمها وسكانها إلى حالة الدولة الشبكية عبر القومية، فالشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية تحدد واقع العالم، ومرد ذلك إلى

– تأكل السيادة والحدود القومية من خلال الاتفاقيات الدولية والذي تقوده بعض المنظمات الدولية التي تتضمن أحكاما ملزمة لعموم الدول كمنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين.[1]

– التركيز على مسألة حقوق الإنسان وخلق مسؤولية دولية، وكفالة الضمانات الدولية التي تمكن من احترامها وعدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية وإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكومة.[2]

– بروز العديد من القضايا والمشكلات ذات الطابع الكوني أي المترابطة على مستوى العالم، والتي يصعب التعامل معها إلا من خلال تضافر جهود الدول والمنظمات الأهلية غير الحكومية وشبكاتها الممتدة، ومن أبرز هذه المشكلات: المشكلات البيئية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الفقر، الأمراض الفتاكة كالإيدز وغيرها، وتتسم هذه المشكلات بأن خطرها يشمل العالم كله ومنها ما يهدد استمرار الحياة على كوكب الأرض.

– تراجع قوة الدولة وتضاؤل دورها، فلم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في النسق الدولي بل ظهرت فواعل أخرى تعاظمت أدوارها إلى حد بات يطغى على دور الدولة نفسها5، كذلك انعدام

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] مقدم عبيرات وعبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد11 ،2007، ص 217.

جدوى الحدود الجغرافية، وفي النهاية زوالها بفعل اعتماد واندماج الكثير من الأمور المحلية والقومية بالمجتمع الدولي.

– تزايد حدة الانقسام في الدول، مع العولمة يلاحظ توجه الانقسام بين كثير من الدول ذلك أن عوامل التفكك قد أتت على هذه الدول بسبب قيامها على فكرة الخوصصة أي نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها ما يؤدي حتما إلى استيقاظ أطر الانتماء سابقة على الأمة والدولة أي القبيلة والطائفية والتعصب المذهبي....إلخ.[1]

المطلب الثالث: الانعكاسات الإيجابية للعولمة في تفعيل التنمية

إن مؤيدو العولمة يرون أن لها انعكاسات إيجابية نذكرها في الآتي:

1- الانعكاسات الاقتصادية:

–بديل مقبول خلاصها من الوقوع في مأزق التخصص في تجارة منتجات متدنية أولية وذلك بتطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعدد الجنسيات، والاهتمام بالمهارات التفاوضية والتعرف في كل دولة بما يتيح لها فرص الاندماج والتكامل.

– إمكانية خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة بمشاركة رأسمال الأجنبي، ومن ثم زيادة قدرة السلطات النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية، وهي الاحتياطات غالبا ما تكون قد استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية.

– تحفز الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصاداتها لمواجهة التحديات التي تفرزها، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالميا، وزيادة فرص العمل المتاحة، وتعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة

[1] محمد العابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، بيروت: الأبحاث العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص 35.

لفتح فرص أكبر للاستثمار، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجالات الغاز والمشتقات البتروكيماوية والخدمات السياحة والنقل.[1]

– إن الاستمرار في نقل مقر أنشطة التصنيع من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية تتيح فرصة رحبة لتوسيع التجارة، ليس فقط في السلع بل أيضا في الخدمات التي أصبحت قابلة للتداول في شكل متزايد وقد تتجاوز التجارة العالمية في الخدمات مثيلتها في السلع خلال عقود قليلة.

2 – الانعكاسات الاجتماعية والثقافية:

– يمكن الاستفادة من المعلوماتية والأنترنيت في مجال الاطلاع المستمر على أحدث المنجزات العلمية في المجالات الطبية والهندسية والاجتماعية، في حال وجود كوادر تمتلك القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وبذلك نستطيع التعرف على المنجزات الحديثة التي تساعد في حال استثمارها على تحسين نوعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة قطاعي التعليم والصحة، وهما من الأسس الرئيسة لبناء وتنمية الإنسان وأهم عناصر بناء الأوطان ومواجهة المشاكل التي تواجه البلدان من خلال إيجاد الحلول المناسبة، وكذلك تطور العولمة وتسرع عملية البحث العلمي.[2]

حدوث نوع من التكتل بين قوى اجتماعية ذات طابع كوني لها مطالب وأفكار خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الحياة على المستوى الكوني وفيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات الإنسانية، وق عبرت هذه القرى عن نفسها مؤسسيا من خلال الجمعيات الأهلية غير الحكومية التي ازدادت نشاطها داخل كل دولة بدليل أن المؤتمرات الهامة التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين لمناقشة القضايا الكونية كتلوث البيئة والانفجار السكاني والمرأة والفقر، كانت

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون، "العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد عدد 75، 2011، ص86.

[2] بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مذكرة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص 290.

تعقد في ذات الوقت على مستويين المستوى الحكومي الرسمي والمستوى الأهلي غير الحكومي وهو الأمر الذي أعطى الجمعيات قوة معنوية هامة.

3- الانعكاسات السياسية: يمكن إيجازها في الدعوة إلى تضافر جهود الإنسانية عبر تزايد التبادل التجاري والسلعي والخدمي وكذلك إدارة الموارد البشرية لخدمة الإنسانية مجتمعية ففي زمن العولمة ازداد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وزاد معها التركيز على التزامات الدول حول موضوع حقوق وواجبات رعاياها، فأصبح موضوع حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي. إضافة إلى تمكن منظمات حقوق الإنسان في العالم الثالث، من عمل مجموعة شبكات الحقوق الإنسان متعددة الجنسيات، تضم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في العالم، ومؤسسات التمويل الغربي، وتعد هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى العالم.

المطلب الرابع: الانعكاسات السلبية للعولمة في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية

رغم إيجابيات العولمة إلا أن لها مخاطر وسلبيات لا حصر لها، مما دفع بعض المجتمعات التشكيل حركات مناهضة لها، وتتمثل أبرز الانعكاسات العولمة في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية في:

1- الانعكاسات الاقتصادية:

- الضغط على حكومات دول العالم الثالث، فإمبراطورية العولمة بمعناها الاقتصادي الاستعمار الجديد التي تقوم القوى الكبرى في العالم من خلالها بدور رئيسي في الضغط على حكومات دول العالم الثالث وتوجيه سياستها نحو تحقيق مصالحها الذاتية بإيهامها بأساليب ووسائل وسبل مختلفة ليمكنها الاستمرار في الحكم من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، وتكبيل الدول بشرط تحد من حريتها بالإضافة إلى استغلال المشكلات الاقتصادية والإدارية للدول للتدخل في شؤونها، والضغط عليها عن طريق تقديم المعونات والقروض المشروطة، وإجبارها على إقامة القواعد

العسكرية للحفاظ على بقاء النظام القائم فيها إلى أطول فترة ممكنة عن طريق إثارة الاضطرابات الداخلية.[1]

– لاحظ، أن للعولمة تحديات كبرى على الدول العربية، وذلك لأنها ترافقت بانهيار حلم التنمية الوطنية المستقلة، وتعميق التبعية الاقتصادية لمعظم الدول العربية للغرب، ويتزامن ذلك مع تدهور حال الصناعة الوطنية في الدول العربية، وفي ظل هدر الثروة النفطية العربية وتدمير البيئة.

– أسعار الصرف والمديونية الخارجية، أدى ربط الكثير من الدول النامية لعملاتها بالعملات الرئيسية إلى آثار على تدفقات التجارة الخارجية، وشرط التبادل بسبب تقلب الأسعار بين العملات الدولية الرئيسية، كما تحدث أسعار الصرف آثارها عندما تكون بنية العملات المتعلقة بالتزامات خدمة الدين غير منسجمة مع بقية العملات المكونة لعائدات التجارة، ويظهر ذلك بوضوح في حالة بلد تكون أغلبية عائداته من التجارة مقومة بالدولار الأمريكي في حين أن التزاماته غير مقومة بالدولار هنا يلعب سعر الصرف دورا كبيرا وتصعب إدارة المديونية الخارجية.[2]

– إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة بالنفط الذي يعد مصدرا رئيسيا واستراتيجية لكثير من الدول العربية، حيث يتم إضعاف أهميته كسلعة، حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية أسوة بتجارة المعلومات من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليها من الدول المستهلكة.

– رغم رفع شعار الحرية الاقتصادية في ظل العولمة، فإن الدول تجد نفسها موقع غبن كبير بالنظر إلى حجم القيود والحواجز المفروضة على أهم عنصر إنتاجي لها، وهو عنصر العمل، وتتعدد أشكال هذه الحواجز من تأشيرات الدخول، عدم تكافؤ الشهادات، المراقبة الصحية والأمنية، وهذا في الوقت الذي تنساب فيه رؤوس أموال الدول المتقدمة بدون مراقبة. إن تأثير العولمة على

[1] طلال محمد نور عطار، إمبراطورية العولمة البعد الإستراتيجي، عمان: دار أسامة للنشر، الأردن 2006، ص 97.

[2] خوني ورقية حساني، التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث، ص 214.

حركة اليد العاملة ضعيف جدا، فقد سجلت ندوة القاهرة للسكان سنة 1994 أن الأفراد الذين يعيشون خارج بلدان ولادتهم يقدر ب 125 مليون نسمة أي 3 بالمائة فقط من سكان العالم.[1]

– انتشار ظاهرة عمالة الأطفال (مابين 10 سنوات و14 سنة.

– العمالة الرخيصة وجه أخر من أوجه أزمة الإفقار العالمية هذه، حيث إن العمالة الرخيصة في الدول الكثيفة السكان، مثل الصين وبنغلاديش، التي يحصل عمالها على رواتب وأجور أقل من غيرهم، دفعت الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأميركية إلى توجيه استثماراتها وصناعاتها إليها، وهو ما ترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة والفقر، في ظل تراجع مستوى الاستثمارات في الكثير من الدول الأخرى.

– الخصخصة المتمثلة في بيع جزء أو كل أسهم القطاع العام الحكومي إلى شركات أو مساهمين أجانب تحت مسمى البحث عن شريك استراتيجي وهذا التوجه العالمي وإن كانت فيه إيجابيات في الدول الرأسمالية ذات الاقتصاد الحر، فإن له مخاطر مستقبلية على الاقتصاد الوطني في الدول النامية، خاصة سيطرة رأس المال الأجنبي على المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والمصادر الطبيعية والاتصالات، وكذلك على بعض الخدمات، حيث إن شروط ومبادئ الخصخصة هي السماح للمستثمر الأجنبي بتملك 100% من أسهم الشركات والمؤسسات الوطنية.

2 – الانعكاسات الاجتماعية والثقافية

– الترويج للنمط الغربي في أسلوب الحياة والسلوك عبر وسائل الاتصال بأنواعها وأشكالها كافة، كذلك تعميق التفاوت الاجتماعي عبر الأخذ بالليبرالية الجديدة وقيام الدولة بإجراءات التكيف مع هذه الفلسفة الاقتصادية، فيتم تقليص دور القطاع العام لصالح تمدد القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسية مما أدى إلى زيادة معدل البطالة والفقر وتوسيع درجة اللامساواة في توزيع الدخل

[1] عبد المجيد قدي، الكوكبة وواقع دول العالم الثالث، مجلة العلوم الإنسانية عدد 1، 2011، ص 49.

والثروة ومن ثم تعميق التفاوت الاجتماعي ، و أيضا العولمة تعمل على إيقاظ الانتماءات الأولية (طائفية، قبلية، مذهبية، جهوية) تحت شعارات إشاعة الديمقراطية والليبرالية، والدعوة إلى الشفافية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحقوق المرأة. وساعد في ذلك، ضعف دور الدولة، وكذلك بث أفكار في وسائل الإعلام تشجع على إثارة الانقسامات على أسس مذهبية وطائفية.

– تساهم العولمة في تنامي مؤشرات البطالة في كثير من الدول ويرجع ذلك إلى توجهات خطط وبرامج التنمية في عصر العولمة، التي دفعت إلى محاولة رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال عمليات الإحلال التقني محل قوة العمل، وهو ما يتناقض مع أي محاولة لاستيعاب العمالة ويؤدي في الأخير إلى زيادة حجم البطالة بصفة عامة. وتساهم الخصخصة التي تفرضها العولمة في تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية، ويتوقف حجم ومعدلات البطالة والخصخصة في هذه الدول على مجموعة من العوامل أهمها حجم المشروعات التي يجري نقل ملكيتها للقطاع الخاص، والتي يمكن أن تتصاعد فيها نسب البطالة إضافة إلى تأثير تقنيات الإنتاج المستهدف إتباعها في المشروعات التي يتم خصخصتها وعلاقتها بكثافة استخدام عنصر العمل.

كما ولقد انعكست العولمة على مستوى التشغيل واستخدام قوة العمل في المنطقة العربية عن طريق استخدام التطور التقني مما قلل من الاعتماد على اليد العاملة بصفة عامة و خاصة اليد العاملة ذات المهارة الضعيفة، حيث قدرت بنسبة تتراوح بين30%و 50% من طالبي العمل وتركزت هذه العمالة في أنشطة محلية غير قابلة للتبادل الدول، مثل أنشطة البناء والتشييد والتجارة الداخلية.

– الابتعاد عن التمسك بالقيم الدينية، إن العولمة الحديثة تحاول أن تسمو فوق الأديان، ممتطية أهدافها ومبادئها الكوكبة، وهي بتشييدها هذه المبادئ فوق الدينية إنما تؤشر تهميش المبادئ والأخلاقيات الدينة كافة وبضمنها الأخلاقيات والعقائد

الإسلامية بوصفها أخلاقيات غير كونية تخص فئة معينة من البشر فحسب وهكذا تكون عملية انتزاع هذه المبادئ المحدودة بهذه الفئة شرطا مسبقا لدخولها المجتمع الكوكبي المعولم. إن هذا

الشرط المسبق ينطوي على تهميش الإسلام برمته لأنه لا يضم كل سكان الأرض، وبهذا يتحول الإسلام إلى عنصر تعويق لمسيرة العولمة بوصفه كينونة دينية متقوقعة) كما ينظر إليه دعاة العولمة لذا ينبغي تحطيم غلافها الصلب لكي تتفاعل مع العالم الجديد.

– الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة، ظهرت أخطار جديدة في ظل سياسات العولمة بالإضافة إلى تكريس و ازدياد أمور كانت موجودة سابقا، فالإرهاب قد انتشر بشكل كبير في مختلف دول العالم، وعم التعصب الديني أو العرقي وتكاثرت الأسلحة النووية وازداد إرهاب الدول، وتناثرت شبكات المافيا وانتشر الفساد في كل أنحاء العالم وانتشرت أوبئة جديدة لم تكن معروفة من قبل، فالرشوة إلى جانب المضاربة والإفقار والتكبيل بالديون تؤلف جزأ لا يتجزأ من معدلات الزيادة في النمو والأرباح في نظام العولمة، والمافيا صنيعة هذا النظام وقد تجلت جرائمها في تسريب المواد الغذائية الفاسدة إلى كل أنحاء العالم بل وإفساد صناعة المواد الغذائية ولعل فضائح البقرة المجنونة وفرض لحومها الفاسدة على شعوب أوروبا وتصدير الدم الفاسد بالإيدز إلى أفريقيا، وتصدير النفايات الخطيرة إلى أفريقيا أبسط الأمثلة على تسرب المافيا وجرائمها عبر الأموال التي تشتري بها صغار النفوس من المتعاملين معها على المستويات كافة، بحيث لم يعودوا يقيمون أي وزن لعائلة أو أمة أو وطن ولا هم لديهم إلا أن يضخموا من حجم أرصدتهم في الخارج الفاعلون غير الشرعيين المافيا.[1]

– **تهميش الهوية والثقافة الوطنية:** تعمل العولمة على تهميش الهوية وتدمير وتحطيم الثقافة الوطنية وذلك بسبب محاولتها تحطيم وتدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجهها، وفي ظل سقوط التجربة الاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق انتشارها كان لابد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير القوى الإمبريالية لمحاربته وإفساح الطريق أمام مشروعها فكان لا بد من تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية والإيديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيس التطور

[1] عبد الهادي الرفاعي، وليد عامر وسنان علي ديب، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، ص ص (102. 103).

المجتمعات ماضيا ومن أهمها الثقافة العربية والإيديولوجية الإسلامية، فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس والهدف فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى وكانت هذه الامتدادات كجسر يصل قوى العولمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بإيديولوجيات وهويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهرة العولمة.[1]

3 – الانعكاسات السياسية: [2]

يعتبر المجال السياسي الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطا بالتحولات الاقتصادية، لاسيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة يمكن اعتبارها اللغة التي سيتم وفقها فرز الأنظمة السياسية القائمة. ومن بين الانعكاسات السياسية للعولمة على التنمية في دول العالم الثالث ما يلي:

– إضعاف سلطة الدولة الوطنية أو إلغاء دورها وتقليل فاعليتها، ما يستهدف تفتيت وحدة إثارة النعرات الطائفية وإثارة الفتن داخل الدولة الواحدة كما حدث في السودان. كذلك إضعاف دور الأحزاب السياسية في التأثير في الحياة السياسية في كثير من دول العالم خاصة الدول النامية في الوقت التي بدأت فيه المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية تمارس دورا متزايدا في الحياة السياسية.

– محاولة فرض نظام سياسي معين على العالم، فبانهيار الاتحاد السوفييتي ارتفعت الصيحات في المعسكر الآخر مبشرة بانتصار الأنموذج الغربي وفلسفته التي يقوم عليها، باعتباره النموذج الأمثل ولكن يجدر الإشارة أنه الشكل الذي يضمن تحقيق المصالح الغربية أفضل مما عداه، وإن البعض يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ قيام نظم ديمقراطية حقيقية في بعض دول

[1] محمد أحمد بيومي وأحمد محمد هلالي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، جرثومة العولمة، الإسكندرية، 2013، ص 133.

[2] طلال عبد العزيز وآخرون، امبراطورية العولمة، البعد الاستراتيجي، عمان، دار أسامة للنشر، 2006، ص 98.

العالم الثالث، وذلك لاعتبارات عديدة منها: إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بأن النظم والأوضاع القائمة في تلك الدول هي الأنسب من حيث تأمين وحماية مصالحها الاستراتيجية، وبخاصة في بعض الدول التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات وروابط خاصة، كما تحتسب السياسة الأمريكية لاحتمالات أن يؤدي التطبيق الديمقراطي الحقيقي في تلك الدول وصول قوي وتيارات سياسية لا تتفق مع المصالح الأمريكية أو تعارضها إلى سدة السلطة في بعضها على الأقل.

– إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية.

كما تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب إلى مسارح إستراتيجية مضطربة، بدأت، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات، كما جرى في يوغوسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيشان، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة إلى الوراء، وكذلك الأمر في إندونيسيا و أزمة بلدان آسيا الاقتصادية و السياسية وفي باكستان والهند وبنجلاديش وسيريلانكا، وأزمات الدول الإفريقية، ومنها : الصومال وجيبوتي وموريتانيا والكونغو وغيرها وصولا إلى بلدان أمريكا اللاتينية وتزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها كما تتفاقم هذه الأزمات في منطقتنا العربية، حيث يتفجر الصراع الوجودي بيننا وبين العدو الصهيوني من جهة، وتتفجر الأزمات الداخلية في الجزائر والسودان واليمن إلى جانب الاحتلال الإمبريالي لفلسطين وللعراق من جهة أخرى.

– إضعاف وتهميش دول عدم الانحياز، ومنظمة الدول الإفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة الدول الإسلامية، وكافة المنظمات الإقليمية التي نشأت إبان مرحلة الحرب الباردة، والتي تكاد اليوم تفقد بوصلتها ودورها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1- دراسة بن دعاس زهير (2006)، بعنوان: "**تحديات ربط الأسواق العربية لرأس المال في ظل العولمة مع دراسة تجربة الربط الثلاثي للأسواق مصر الكويت لبنان**".

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة ماهية اقتصاديات الأسواق المالية، وأهميتها في التمويل الاقتصادي وأهم الأسواق المالية المعاصرة.
- التطرق إلى واقع الأسواق العربية لرأس المال والتحديات التي تفرضها العولمة المالية.
- تناول مفهوم التكامل المالي في إطار التكامل الاقتصادي المقومات الأساسية للربط بين الأسواق العربية.

توصلت الدراسة إلى:

توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الاستثمارات الأجنبية في الأسواق العربية لرأس المال محدودة للغاية ولا تشكل نسبة تذكر بسبب ضعف السيولة وانخفاض مستوى الإفصاح وعدم وجود خدمات مالية متطورة وضعف البيئة القانونية المناسبة للاستثمار الأجنبي.

2- دراسة وليد أحمد صافي (2003)، بعنوان: "**الأسواق المالية العربية: الواقع والأفاق**".

هدفت هذه الدراسة إلى:

- الإلمام بمفهوم سوق الأوراق المالية وكذا البورصة وأهميتها ووظائفها.
- معرفة أهم مستحدثات الأسواق في الأدوات المالية.
- معالجة أهم الأزمات المالية الدولية.
- التطرق إلى واقع الأسواق المالية العربية.
- الأدوات المالية الإسلامية ودورها في تنشيط البورصات العربية.

توصلت الدراسة إلى:

وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن تكامل الأسواق المالية العربية تواجه عدة عوائق حالت دون تحققه، ارتبطت بعضها بواقع الاقتصددات العربية والأخرى ارتبطت بالأسواق المالية نفسها.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1- دراسة وطفة والراشد (2002)، بعنوان "التربية في الكويت والعالم العربي إزاء تحديات العولمة"، وهذا إلى تقصي أبعاد العلاقة بين التربية والعولمة في الكويت والعالم العربي وطبيعة العلاقة بين التربية والعولمة في مختلف المستويات والاتجاهات.

حيث توصلت الدراسة إلى:

- إن العولمة تفرض مجموعة من التحديات الكبرى على التربية في الكويت والعالم العربي.

- يجب تعزيز القيم العربية الإسلامية في مواجهة العولمة واحتواء المخاطر التي تفرضها على التربية والإنسان.

2- دراسة العسيلي (2007)، بعنوان 'طاقات الشباب الجامعي الفلسطيني في ضوء تحديات العولمة والمعلوماتية واقتصاد المعرفة".

- هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأمور الواجب توافرها لرفع طاقات الشباب الجامعي الفلسطيني في ضوء تحديات العولمة، والمعلوماتية، واقتصاد المعرفة.

- وتوصلت الدراسة إلى أن ابرز الأمور الواجب توافرها لرفع طاقات الشباب الجامعي في ضوء تحديات العولمة، هي تقوية روح المسؤولية عند الشباب والتعلم الذاتي وتوفير التعلم المستمر والحوار الهادف والتواصل مع الآخرين لتمكين الشباب من التعامل مع القيم المعاصرة والوافدة.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

1- **دراسة** Fischer (2007) بعنوان "Globalization and its challenges"

- بين في دراسته إلى أن منطقة الشرق الأوسط تواجه تحديات العولمة بشكل كبير وخاصة الدول المصدرة للنفط، حيث أوضح أنه يوجد فقر قليل في منطقة الشرق الأوسط نسبيا، ولكن الدول المصدرة للنفط تواجه تحديات العولمة السياسية بشكل هائل جدا في التنمية بكل جوانبها.

حيث توصلت الدراسة إلى أن: - تداعيات العولمة السياسية التي تتأثر بها الدول المصدرة للنفط لا تؤثر فقط في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط فقط بل ستؤثر في الشرق الأوسط وفي عملية السلام وبالتالي تؤثر في بقية دول العالم.

2- **دراسة** Stanley Fischer (1999)، بعنوان: "Economies in transition taking stock"

الهدف الأول من هذه الدراسة ضروري كتمهيد لمناقشة هدفها الثاني، وهو: ما هي مجالات العمل المتاحة أمام الوطن العربي تجاه العولمة؟ وتركز على الناحية الاقتصادية وبدرجة أقل على الناحية السياسية لما يسمى العولمة. حيث توصلت الدراسة إلى:

- العولمة باقية من خلال الانفتاح على الأسواق والتكامل مع بقية دول العالم.
- دور السياسة المحلية هام وضروري في تقوية النظام المالي الدولي.
- أهمية نظم سعر الصرف وضبطها في تجنب الأزمات المالية.
- ضرورة ملكية الدولة البرامج الإصلاح لديها فهذا يعطي دفعة كبيرة لهذه البرامج عن طريق الدعم السياسي من خلال حكومة قوية.
- تطبيق مبادئ كينز " الاقتصادية خلال بعض الأزمات.

القيمة المضافة: تميزت دراستنا عن باقي الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي عرضناها بتحليل أبعاد العولمة وتأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية الجزائرية والتطرق لتاريخ الاقتصاد الجزائري ومواكبة التطورات والمؤشرات الخاصة بالقطاع المالي فيما تمثلت أوجه التشابه في طرح مفاهيم العولمة المالية وكذا تطورها ونشأتها ومفهوم التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا أن مفهوم العولمة صعب التحديد نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده، إلا أنها تبقى ظاهرة يفرضها الوضع الاقتصادي الراهن بالخصوص العولمة المالية، ان تحدثنا عنها وعن أبعادها وألياتها وتطورها وقد كان وراء ظهور العولمة المالية تنامي الرأسمالية كما أنها ساهمت في تطوير الأداء والتنمية الاقتصادية وتأثيرها على البنى الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

مقدمة الفصل الثاني

تميز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بالتوجه نحو النظام الاشتراكي وسياسة الصناعة الثقيلة، وهيمنة القطاع العمومي وقطاع المحروقات وتدخل الحكومة وتهميش القطاع الخاص والقطاع الزراعي. الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية خاصة مع بداية ثمانينيات القرن الماضي. من هنا أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات، تكون مدخلا لتغيير النظام المتبع وفق ما يتطلبه النظام الاقتصادي الحالي، لذلك فقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلتين مهمتين متتابعتين الأولى قبل الإصلاحات أما الثانية فبدأت بمجموعة من الإصلاحات وصولا إلى ما هو عليه الآن، وتعتبر المرحلة الحالية للجزائر مرحلة انتقالية لابد لها من تبني سياسة حكومية رشيدة لمواجهة رهان الانفتاح الاقتصادي. من خلال هذا الفصل سنعرض مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والاصلاحات المقدمة ودراسة بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، (اجمالي الدخل الوطني واجمالي الناتج الوطني و نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)، وبالإضافة إلى استعراض بعض مؤشرات العولمة المالية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار، فمن خلال هذا لا يمكن إنكار أن ثمة تأثر للتجربة الاستعمارية على خيارات الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال. فالتجربة التاريخية الجماعية المختلفة – كالاستعمار، فترة الحركة الوطنية، الثورة والاستقلال– أنتجت نوع من الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري بشكل عام والنخب المقررة بشكل خاص؛ هذه الثقافة لم تنعكس في غالبيتها ايجابا على مستقبل الدولة المستقلة، وانما باعدت بين معطيات الدولة الجزائرية – كخصائص المجتمع الجزائري وأهدافه، طبيعة الجغرافيا السياسية الجزائرية، كفاءات الدولة وبين الخيارات أو البدائل المطروحة، وهذا ما عمق منذ البداية الهوة بين الدولة والمجتمع الجزائري.[1]

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي (1962– 1989)

نتيجة رفض الجزائر للنظام الرأسمالي تم اختيار منهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي إلى ما يلي:[2]

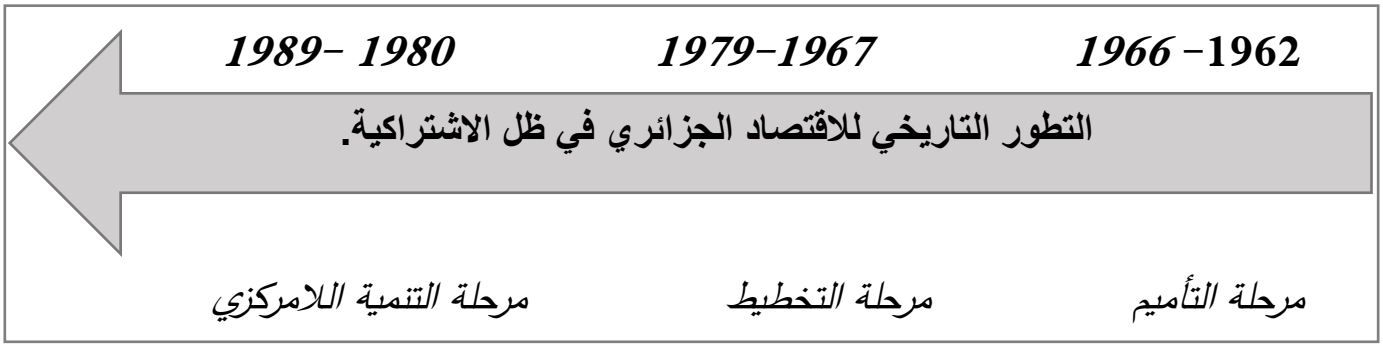

[1] مختاري نصر الدين، بين إشكالية بناء الدولة وغياب مشروع ومجتمع، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 25، 2018، ص7.

[2] محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2015- 2016، ص 74.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على محمد صالي "تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر"، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2015- 2016، ص 74.

المرحلة الأولى: مرحلة التأميم (1962 -1966): كان الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال تعيش معظم قطاعاته تخلف كبير ورثته من الاستعمار الفرنسي، وأهمها:

أ- **ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات:** بين سيطرة الأجانب (وهي القطاعات المتطورة) وبين معظم الجزائريين (وهي القطاعات الاقتصادية التقليدية المتخلفة)

ب-سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني:

إذ كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة.

ج- **التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد:** وكان يتضح ذلك من خلال التفاوت في الدخل الفردي، إذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط.

د- التخصص الاقتصادي واحتكار الإنتاج:

يغلب عليه المحروقات والنبيذ بمعدل 80% من مجموع الصادرات الجزائرية.

هـ- تدني مستوى المعيشة: في وسائل العيش الحديثة بكل أنواعها، فمع التدهور والتدني الذي شهدته البلاد آنذاك حاولت السلطات وضع إجراءات وبرامج لا تقبل الانتظار.[1]

حيث واجهت الجزائر المستقلة ظروفا صعبة جدا مست أيضا تهريب الأموال إلى الخارج، إخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي، ترك 900 ألف هكتار من أجود الأراضي الفلاحية في حالة الشغور لخلف العجز وتفريغ الإدارة من الوثائق الإدارية لشل الجهاز الإداري والكثير من الجرائم، هذا

[1] عبد الرحمن تومي ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ط1 ،2011، ص ص (6 .7)

بالإضافة إلى العراقيل التي واجهتها عند بداية التنمية، كل هذا دعي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سياسية تاريخية تمثلت في:

•**تخطيط الاقتصاد الوطني** : لقد أكد برنامج طرابلس سنة 1962 على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد وجاء هذا مرة أخرى في ميثاق الجزائر بتاريخ 21 أفريل 1964 حيث نص على : "إن تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط وهذا الأخير مدعوا إلى القضاء على التخلف المتراكم".

•تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963 ثم توسيع التأميم إلى جميع البنوك الأجنبية 1966.

• تأميم جميع أراضي المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة، وتطبيق نظام التسيير الذاتي طبقا لتنظيمات مراسيم مارس وأكتوبر 1963 وديسمبر 1968.

• تأميم جميع المناجم في ماي 1966 وكامل شبكة توزيع مشتقات البترول الأجنبية سنة 1968.

• الاقتناع بأن أسلوب العمل المناسب والفعال هو الأسلوب الاشتراكي وهو اقتناع تجسيد بكل أمانة الميول النفسية للشعب الجزائري وطموحاته في الحرية والاستقلال.[1]

المرحلة الثانية: التخطيط الاقتصادي المركزي (1967 –1979).

تعتبر أهم فترة بعد الاستقلال حيث من خلالها بدأ انحراف الدولة عن ممارساتها لمواجهة الاقتصاد العالمية والرفع من المستوى المعيشي وبدأ اقتصادها مرهونا بمتغيرات الأسواق الخارجية بالاعتماد على قطاع المحروقات[2]، وفي هذه الفترة بدأ يظهر مفهوم سيادة الدولة، حيث اتسم الاقتصاد الجزائري في المرحلة الممتدة من سنة 1967 إلى 1979 بنظام مركزي موحد في جميع

[1] صالح مفتاح، مداخلة بعنوان تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2019، ص ص (1، 2)

[2] محمد صالي، مرجع سبق ذكره، ص ص (78، 79).

القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماده على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث حددت أهدافها في تلك المرحلة حسب منظار السلطة في:

• تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال، وذلك برفع إنتاجية العمل وتحقيق التوازن بين المدينة والريف، إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي تساعد على تلبية تلك الحاجيات الأساسية.

• تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.

• بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

اعتمدت الجزائر في تحقيق أهدافها خلال هذه الفترة على أسلوب التخطيط المركزي، من خلال القيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل، مما جعلها مرحلة تتميز بكونها مرحلة المخططات، كما اتسمت بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية. [1]

لقد انطلقت عملية التخطيط الحقيقي للتنمية في الجزائر مع المخطط الثلاثي الأول لسنة 1967-1969 الذي كان يهدف إلى إحداث انسجام وتأقلم بين الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والادارية للبلاد من خلال تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضلية إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، لتتضح بعدها استراتيجية التنمية من خلال المخططات الموالية التي كانت تهدف على المدى الطويل إلى القضاء على هياكل وشروط الانتاج القديمة من خلال تطبيق نظرية "الصناعات المصنعة"، وذلك من خلال التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، لتكون فيما بعد بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة، حيث تم إجبار المؤسسات العمومية على فتح حسابين، أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما، "كما تجلى ذلك من خلال بناء المصانع الضخمة و

[1] فاندي سهيلة خيرة، واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص ص (124. 125).

المركبات الصناعية، و تكوين مناطق صناعية في عدة مناطق، حيث تم توجيه كل الأموال الريعية لتمويل هذا القطاع بصفة خاصة، والقطاع الصناعي بصفة عامة، وذلك على حساب بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا مع الاهمال شبه الكلي للقطاع الخاص الذي انخفضت مساهمته في الاستثمار من 45% سنة 1967 إلى 5.04% سنة 1978" .[1]

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية هي:

المخطط الثلاثي (1967-1979)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، تلت ذلك مرحلة تكميلية (1978-1979) تم خلالها اتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وسنتطرق إلى هذه المراحل، استعراض أهم ما يميز هذه المرحلة.

المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر هذا المخطط بمثابة انطلاقة أولى لخطط التنمية اللاحقة التي عرفتها الجزائر، وقد اعتمد على التصنيع كأساس ضروري للتنمية، حيث تميز التخطيط في هذه المرحلة بخاصيتين:

- التوجه نحو المخططات المتوسطة الأجل.
- الارتفاع المتزايد في حجم الاستثمارات الفعلية في مختلف القطاعات

المخطط الرباعي الأول (1970-1973): جاء بنقطتين أساسيتين:

أولا المادة 5 من الأمر رقم 70-10 الخاص بتطبيقه تؤكد على "تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد".

ثانيا هي التي تسجلها مقدمة عرض المخطط عندما تؤكد بأنه "في هذا التغيير العميق المنطلق عن استراتيجيتنا، تجلى التصنيع بالدرجة الأولى من بين عوامل التنمية".

[1] لطيفة تليلي، الحماية الجمركية للمنتوج المحلي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011. 2012، ص106.

كان المخطط يهدف إلى بناء الاشتراكية ورفع حجم الاستثمارات في جميع القطاعات ويقتضي ذلك هدم جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار والتي تتمثل بصفة عامة في جانبين من إشكالية التخلف هما:

– الجانب الاجتماعي: الذي يتميز بالاستغلال تحت تأثير علاقة رأس المال، حيث يباشر فيه رأس المال الأجنبي هذا الدور على المستوى الدولي في شكل ربط للاقتصاد الجزائري بمراكزه في الخارج.

– على المستوى الداخلي: عن طريق تشجيع نمو الملكيات الخاصة المستغلة بدلا من تشجيع التعاون في توزيع وسائل الإنتاج بين الأفراد. [1]

المخطط الرباعي الثاني (1977–1974):

لقد عرف هذا المخطط وضع أولويات واتجاهات أساسية بهدف تدعيم الهياكل الأساسية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويعود هذا التخصيص للنتائج الايجابية المحققة من خلال المخططين السابقين، وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:

• تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الانتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الاجمالية للتنمية.

• رفع الناتج الداخلي الاجمالي بـ 46% على الأقل، أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا.

• تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية:

– الزيادة في قدرات الانتاج؛

– تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة؛

– وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

يمكننا القول أنه خلال هذه المرحلة قد تم تدعيم القطاع الاجتماعي من أجل إيجاد التوازن وتلبية الحاجيات الأساسية، كما عرفت هذه المرحلة مواصلة تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتدعيم

[1] محمد صالي، مرجع سبق ذكره، ص ص (79. 101)

الثورة الزراعية من خلال محاولة معالجة الاختلالات التي عرفها القطاع، وذلك بوضع هيكل تنظيمي للثورة الزراعية لمواجهة الاحتياجات المستجدة، أما ما تعلق بالقطاع الصناعي الذي حاز على حصة الاسد من الاستثمارات المخصصة.

المرحلة التكميلية (1978 – 1979) :

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

– الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 190.07 مليار دج.

– تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية[1]

مع نهاية 1978، مع اهتمام منخفض بالقطاع الفلاحي، وعدم الاهتمام بقطاع الأشغال العمومية مما أدى إلى افجار أزمة السكن، أيضا الزيادة في الديون الخارجية من أجل إنجاز المشاريع التنموية حتى وصلت إلى 16 مليار دج سنة 1979. وهذا يوضح فشل السياسة رغم اهلاك عاتق الدولة بديون لا فائدة لها بمعدلات فائدة خيالية.

وهذا ما دفع الجهات المعنية إلى تبقي السنتين 1978–1979 بلا تخطيط بهدف إنجاز ما يمكن إنجازه أو حذف مشاريع التي أصبح إنجازها غير ضروري وتوافق ذلك مع انتهاء المخطط

[1] يعقوبن صليحة، العولمة وأثارها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل مالي، جامعة الجزائر، الجزائر، (2008 .2009)، ص ص (37. 38) .

الرباعي الثاني ورحيل الرئيس هواري بومدين 1978، وتنصيب رئيس جديد (الشاذلي بن جديد) الذي جاء برؤية سياسية واقتصادية جديدتين.[1]

المرحلة الثالثة: التخطيط الاقتصادي اللامركزي التي شملت الفترة 1980 – 1989.

شهدت فترة الثمانينات عدة تحولات في مجالات عدة بالنسبة للدولة الجزائرية، ومنها الاصلاحات الاقتصادية التي كان قد تم الانطلاق فيها خلال نهاية الستينات من القرن الماضي من خلال المخططات التنموية التي سبق الحديث عنها، لقد كان لزاما تغيير الخطة المعتمدة في التسيير والتي كان أساسها مركزية التسيير والتخطيط إلى سياسة اللامركزية للمخططات التنموية حتى تسهل عملية مراقبة مشاريعها وتفادي التأخر في الإنجاز بهدف التقليص من التبعية للخارج والوصول إلى التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.[2]

الجدول رقم (1): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1980 -1988).

الوحدة: 10^6 دينار جزائري

البيان	السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الواردات		40519	48780	49384	49782	51257	49491	43394	34153	43427
الصادرات		45648	62837	60478	60722	63758	64564	34935	41736	45421
الرصيد		12129	14057	11094	11940	12501	15073	8459	7583	1994
معدل التغطية %		129,93	128,81	182,46	121,97	124,38	130,45	80,50	122,20	104,59

المصدر: مصطفى بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر، 2010-2011 ص 50.

[1] قرفي سمية، داودي سهيلة، الاقتصاد الجزائري من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قالمة، قالمة، (2009 .2010)، ص48.

[2] فاندي سهيلة خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

من خلال الجدول يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في حالة فائض إلا سنة 1986 للأسباب المذكورة آنفا، وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل التغطية، ويعود ذلك لحجم الاستثمارات المحققة وارتفاع أسعار النفط، أما التراجع يعود لسببين هاما اسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار.

ونفس التفسير بالنسبة للواردات، وهذا ما يوضح ارتباط الميزان التجاري بقطاع المحروقات.[1]

بالإضافة في هذه المرحلة إلى جانب التخطيط التنموي مخططين خماسيين هما المخطط الخماسي الأول (1980 -1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985 -1989)، إضافة لإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية، وصدور القانون الثالث للاستثمار سنة 1982، وكان ذلك تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وذلك بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فترة السبعينات، حيث تم التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد من خلال تنفيذ جملة من الاصلاحات قصد الخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني كما سيتم توضيحه لاحقا من خلال الحديث عن المخططين.

حيث تمثل أهداف المخطط الخماسي الأول في التغطية السريعة للحاجات الأساسية، حيث كان شعار المرحلة "من أجل حياة أفضل"، هذا الشعار الذي حول الاقتصاد الجزائري من الاستثمار إلى التوسع في الاستهلاك الذي تحولت إليه شريحة كبيرة من المواطنين، فيما بقيت أكثرية السكان تعاني من المشاكل اليومية التي جعلتهم في صراع من أجل البقاء و التقليل من التبعية للخارج في المجالات التكنولوجية والمالية والتموين، وفي هذا الإطار تم إلغاء العديد من عقود المساعدات التقنية إضافة إلى التقليل من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للتمويل و التكفل بالقطاع الخاص الوطني، بحيث يضاعف إسهامه في عملية التنمية.

يعتبر المخطط الخماسي الثاني طموحا في أهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض في المنتجات الاستهلاكية والتوازن

[1] مصطفى بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، (2010. 2011) ص 50.

الجهوي – التنمية الاقليمية– والتكامل بين القطاعات الاقتصادية، وإعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الفلاحة والري والتقليل من الاعتماد على الخارج مع تدعيم سياسة اللامركزية وتوجيه الاستثمارات لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في مناطق الهضاب العليا والجنوب ، فبالرغم من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج، إلا أنه لم يستطع تحقيق أهدافه، حيث بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370.5 مليار دج، و هذا بسبب الموارد المالية، حيث ابتداء من سنة 1986 لم يعد بالإمكان القدرة على مواصلة تمويل مشاريع التنمية بالحجم السابق.

لقد أدى العجز الكبير الذي مس خزينة الدولة إلى إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من أجل تمويل عجز الميزانية، وهو ما أكد ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على القيام بمهامه المتمثلة في تجنيد الادخار ومراقبة الصرف ونظام الاستيراد، مما أدى إلى نشوء واتساع سوق موازية للعملة الصعبة، إلى جانب العجز الكبير الذي شهدته البلاد في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الديون الخارجية، وأمام هذه الأوضاع كان لزاما على الدولة إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحي يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي، وبالتالي كان لزاما على الجزائر الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الذي أصبح أمرا حتميا .[1]

[1] مختاري نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المطلب الثاني: التوجه نحو اقتصاد السوق الحرة.

بعد تجربة الاقتصاد الاشتراكي التي كانت تنتظرها الجزائر منذ بضع سنين بدأت الحوكمة في عن مخرج من لزمتها وذلك بالتخلي عن الاشتراكية والدخول في نهج اقتصاد السوق. ومن أجل ذلك بدأت في تغيير بعض التشريعات القانونية، ولكن هذا لا يعتبر كافي لان الاقتصاد الحقيقي مبني على الإنتاج التي تعتبر المؤسسات الاقتصادية العنصر الأساسي فيه ولهذا بدأ الاهتمام بها خلال السياسات التي انتهجتها كخوصصة القطاع العام وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.[1]

حيث هناك أسباب داخلية دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق وأخرى خارجية نستعرضها كما يلي:[2]

الأسباب الداخلية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

هناك عدة عوامل داخلية متعلقة بالاقتصاد الوطني كانت وراء التحول إلى توجه اقتصادي جديد، نلخصها في النقاط التالية:

- تضخم في الاقتصاد الجزائري بلغ 30%.
- بطالة بلغت حوالي 25% من اليد العاملة القادرة على العمل وخاصة لدى فئة الشباب.
- عدم توازن دائم في ميزانية الدولة الذي نتج عن خلل في توازن مؤسسات القطاع العمومي45% من ايرادات الصادرات من طرف جهاز انتاجي يعمل فقط بنسبة 50% من الناتج الداخلي الاجمالي.

[1] فاندي سهيلة خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] ناصر مراد، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة الباحث للعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية، العدد 2 ،2003، ص ص (24 .32).

تمثل هذه العناصر بعض العراقيل التي حالت دون انطلاق الاقتصاد الوطني في ظروف وشروط مناسبة، كما تعطي فكرة عن الشروط الواجب بذلها حتى يعود الاقتصاد الوطني إلى التوازن وتوفير قواعد ثابتة ومستمرة للانطلاقة الاقتصادية المنتظرة.

الأسباب الخارجية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

إن المحيط الدولي الذي عاشت فيه الجزائر آنذاك كان من أهم المؤثرات التي دفعت بها إلى التغير نحو نظام اقتصادي جديد، يضاف لها انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان زعيما للمعسكر الشيوعي، مما أدى بالعالم إلى السير اضطرارا تحت قطب أحادي وأدخله في مرحلة الأحادية القطبية المسيرة للعالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأقوى والأقدر على تسيير العالم.

ولقد سعت المؤسسات الاقتصادية العالمية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة الدولية) إلى فرض قيود مالية على الجزائر، خصوصا بعد الأزمة النفطية التي عانت منها خلال الثمانينات، بحيث انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بنحو 97% من العملة الصعبة، أي انخفضت الايرادات من أكثر من 63 مليار دج سنة 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام 1986، و قد بات من الصروري إذن تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق توكيل المهمة إلى القطاع الخاص الذي يضمن أكثر فعالية ونجاعة للاقتصاد.

ومن الاهداف الأساسية لاحول نحو اقتصاد السوق[1]

– إعادة التوازن للقطاعات القادرة على الانطلاق في التنمية لتخفيض البطالة المتزايدة.

– تخليص الدولة من العبء المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العمومي، خاصة مع ندرة الموارد المالية وارتفاع تكاليفها.

[1] محمد صالي، مرجع سبق ذكره، ص ص (121 .122).

– تكثيف النسيج الصناعي من خلال إعادة الهيكلة التي ستسمح باستمرار زيادة وتيرة التصنيع في البلاد.

ومن الدعائم الأساسية لاقتصاد السوق نجد حرية الأسعار، حيث يخضع اقتصاد السوق لقوانين العرض والطلب في سوق المنافسة، ويتم من خلالها تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي، فيتم تحديد الحاجات والرغبات المادية، ومنه فإن المستهلك هو صاحب القرار في تقرير وتحديد نوعية السلع والخدمات، حيث يعمل نظام السوق على تحرير الأسعار لتكون وسيط بين العرض والطلب.

تستلزم عملية الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق اتخاذ عدة إجراءات ضمن برنامج تسمى بالمرحلة الانتقالية، وذلك من أجل بناء ميكانيزمات اقتصاد السوق والتي تتمحور فيما يلي:[1]

- الحرية الاقتصادية وتراجع الدولة.
- الاصلاحات المؤسساتية.
- الانفتاح على العالم الخارجي.
- إعادة هيكلة القطاع العمومي والخوصصة.
- إصلاح النظام المالي والنقدي.

أولا: الاصلاحات الأولى في ظل نظام السوق.

1. إصلاح القطاع الصناعي:

حيث منحت الدولة جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استغلاليات من الجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988، وجاء بعد ذلك إقرار برنامج سنة 1990 لشطب كمية ضخمة من الديون المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشر

[1] محمد صالي، المرجع نفسه، ص 122.

إستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية استقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاد القرارات والتي تمثلت في القانون رقم 88-1 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط والذي وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي.

2. **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:**

وذلك قصد تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي حيث صدر القانون 88- 02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط والذي وضع على إجراء الخطيط واللامركزي مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي ونصوص القانون87- 19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام وكذا الاستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل.

3. **منح مكانة أكثر أهمية لقطاع الخاص الوطني:**

حسب نصوص القانون رقم 88- 85 المؤرخة في 12 جويلية 1988 فإن سقف الاستثمارات الثابتة بالقانون رقم 82_ 11 المؤرخة في 21 أوت 1980 وصل إلى 30 مليون دج وأن القانون 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالقانون النقد والقرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.

4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

وحسب قانون النقد والقرض المؤرخ في 14\04\1990، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل اموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني.

5. إعادة تنظيم التجارة الداخلية:

وذلك بإعادة انشاء وظيفة التجارة بالجملة (41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 20\08\1990 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني).[1]

6- السياسة النقدية:

خلال الفترة 1992-1993 كانت السياسة النقدية توسعية بحيث تهدف الى تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان للمؤسسات العامة مما ادى الى زيادة السيولة وظهور اختلالات كبيرة بالتوازن النقدي إلى غاية 1994 بحيث تم تطبيق اصلاحات واسعة في اتجاه تقييد السياسة النقدية من خلال التحكم في التوسع النقدي، كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة النظام الاحتياط القانوني الإجباري لتطوير الرقابة غير المباشرة لسيولة النقدية.

كما تم ادخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية لسحب الارصدة الفائضة لدى البنوك مما أدى إلى امتصاص السيولة الفائضة وانخفاض معدل التضخم من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997، ودعم هدا الوضع الاستقرار النقدي. وقد ساهم التحكم في نسب التزايد الكتلة النقدية المتداولة في الاستقرار النقدي بحيث تراجعت تلك النسبة من 17.3% سنة 2002 إلى 11.9% سنة 2004[2]

7- تحرير الاسعار:

في سنة 1989 تم مراجعة الاسعار بمقتضى القانون رقم 89-12 الذي حدد نوعين من الاسعار هما: الاسعار الادارية والأسعار الحرة، وفي سنة 1995 صدر الامر 95-06 الذي دعم تحرير اسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، لذلك في سنة 1997 تم

[1] محمد صالي، مرجع سبق ذكره، ص ص (128 .129) .

[2] قلمين فايزة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015 ص ص (5، 9).

الغاء الدعم عن معظم السلع مما ادى الى ارتفاع اسعار هذه السلع الى 100%, و نظرا للانعكاسات السلبية لتحرير الاسعار على الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف لجأت الحكومة الى انشاء برنامج الشبكة الاجتماعية و ذلك سنة 1992 لمساعدة هذه الفئات.

8- الاصلاحات الضريبية:

لقد أدرج النظام الضريبي الجزائري في منطق الاصلاحات المنتهجة في الجزائر التي تقوم على اساس الأداء الاقتصادي والتعامل مع منطق السوق الحر قصد تكييفه مع الواقع الجديد وزيادة فعاليته وتمكين المؤسسة التكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق ففي سنة 1992 أدرج اصلاح جدري للنظام الضريبي الجزائري من خلال انشاء الضريبة على الداخل الاجمالي والضريبية على الداخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات والرسم على القيمة المضافة الذي يعتبر أكثر تكيفا مع واقع المؤسسة بالمقارنة مع النظام السابق. وقد عمل النظام الضريبي الجديد على توسيع الحقل الضريبي بحيث أصبح يمس أكبر شريحة ممكنة من المكلفين مع تخفيف العبئ الضريبي لكل مكلف.

9- اصلاح السياسة المالية:

في سياق الانتقال الى اقتصاد السوق شهد القطاع المالي تعديلات جدرية، ففي سنة 1987 تم انسحاب الخزينة العمومية من عملية تمويل الاقتصاد، وفي سنة 1990 تم إصدار قانون النقد والقرض الذي كرس اهمية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تنظيم الحركة النقدية وتوجيه ومراقبة القرض، بالإضافة إلى توجيه المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي.

وفي سياق اصلاح السياسة المالية في سنة 1990 منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الاجنبية، وفي سنة 1991 تم تخفيض الدينار الجزائري بأكثر من 100 % قصد مواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري، وفي سنة 1994 تم تخفيض العملة بحوالي 50% قصد تصحيح قيمها الحقيقية بما يسمح بتحديدها حسب قوى السوق والتمهيد لقابلية العملة

للتحويل. وفي هذا الظرف اتبعت سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، وأدت السياسات المالية المتشددة الى تعزيز استقرار سعر الصرف مما ساعد على انخفاض مستوى التضخم، وفي اكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا، وأهم الخطوات المتخذة سنة 1996 انشاء سوف النقد الاجنبي فيما بين البنوك التجارية وفي ديسمبر 1996 اتخذت خطوة اخرى لإصلاح نظام الصرف بعد السماح بإنشاء مكاتب الصرف بالعملة الصعبة لتسهيل لأفراد الحصول على النقد الأجنبي. وساهمت عملية تحويل الدينار في ترقية محيط ملائم للاستثمار الاجنبي في ظرف مستقر لسعر الصرف.

10- إعادة هيكلة الدين الخارجي:

وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين وهذه الدفعة الأولى من الاصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسة سنة 1991، إلا أن الصعوبات والعراقيل التي تعود أساسا الى وضع التوازن المالي الخارجي من جهة. والسلوكيات البيروقراطية من جهة أخرى، جعلت هذه الثقة في حالة قلق وعدم استقرار، وجعلت نوعية المستثمرين هم الأشخاص الذين يطمعون في السند المالي من الدولة.

11- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية : إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، ولكن اجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة أمام الخزينة العمومية، وإعادتها إلى الوضع السابق بالكشوفات البنكية أو أوراق المساهمة و التخفيف من التكاليف المالية للتي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.

12-تحرير التجارة الخارجية:

في سنة 1989 بدأ بشكل تدريجي تفنيذ برنامج لتحرير التجارة الخارجية ودالك باعتماد نظام أكثر مرونة بحيث تم الغاء قيود الاستيراد المركزية مع تخصيص مبلغ من النقد الأجنبي والائتمان لعملية الاستيراد، وفي سنة 1990 تدعم هدا الاتجاه من خلال امكانية اللجوء إلى الوسطاء من

آجل إنجاز المعاملات مع الخارج، كما أقر بنك الجزائر لكل شخص طبيعي او معنوي له صفة تاجر ان يقوم بالاستيراد في كل السلع بشرط توطين

العملة لدى بنك وسيط معتمد. [1]

ثانيا: إصلاحات الفترة الممتدة من 1991-1993.

بدأت الاصلاحات لهذه الفترة عندما وقعت الجزائر اتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي FMI الذي فرض عليها هذا التعميق في الاصلاحات، وأيضا توجت هذه الفترة بصدور مرسومين تشريعيين هما: رقم93 \08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، والمرسوم رقم 12\ 93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. فاهم ما جاء في المرسوم 93\08 هو إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل تمويل الإيجاري والتوريق أما المرسوم الثاني 93\12 فقد جاء من أجل ترقية الاستثمار وأعطى نظرة جديدة للاستثمار الخاص ومنحه الحرية في الاستثمار مع حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها مما شجع في جلب الاستثمار الأجنبي. وجاء هذا القانون كتكملة لقانون 90\10 المتعلق بالنقد والقرض.

وفي هذه الفترة أيضا تميزت بمجموعة من التراخي في الانضباط المال. فالفترة الممتدة من 4 جوان 1991 إلى 8 جويلية 1992 تميزت بمجموعة من النازعات السياسية، وانعكس ذلك على الغليان الاجتماعي الذي وصل إلى حد الانفجار. لكن من أجل إيجاد حل للمشكلة للحد من التوتر الحاصل لجأت الجزائر إلى سياسة رف الأجور رغم العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والناتج عن الانخفاض في أسعار البترول.

حاولت الحكومة كل الجهود من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني لكن المنافع المحتملة تتحقق في مجموعها فبدأ تباطؤ خطى الاصلاحات الهيكلية بداية من عام 1992 واتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية وبالتالي تضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي. وقد بلغ العجز في الميزانية 8.7 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993. كما ساهمت في فرض

[1] قلمين فايزة، مرجع سبق ذكره، ص69

فائض السيولة في الاقتصاد وهو نتيجة العجز المنقد للخزينة أو الفائض ذو الطبيعة للخزينة. بمعنى فائض يعود إلى إجراء واحد هو تغيرات معدل الصرف وأثره على الجباية البترولية.

وبالتالي انخفاض قيمة الدينار وانخفاض في سرعة في سرعة دوران النقود وتدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة الانخفاض في أسعار النفط وارتفاع معدل البطالة من 20% في 1990 إلى 24% في 1993[1]

ثالثا: اصلاحات الفترة الثالثة (1994 إلى 1995):

اتخذت عدة اجراءات لتحرير التجارة والتي تتمثل فيما يلي:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 17.40% في أفريل 1994 وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية، حيث أصبح معدل الصرف 01 دولار يساوي 36 دينار

ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.

- إلغاء القاعدة الخاصة بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الاجنبي الخاص للمستورد.
- تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.
- إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء ذات الأهمية التاريخية والأثرية.

ومن النتائج المتواصل إليها بعد تطبيق الإجراءات التي سبق ذكرها:

- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام
- كبح معدل التضخم فب حدود 29.05%.

[1] العمري محمد، بوالفول هارون، آثار تغيرات أسعار النفط العالمية على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة، مجلد رقم 2، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018 ص ص (7. 8)

– ارتفع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5% مليار دولار نهاية سنة 1994 وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار. [1]

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي.

إن برنامج التعديل الهيكلي ما كان إلا برنامج تكميلي لبرنامج التثبيت الاقتصادي المطبق قبله، لكن برنامج التعديل كان أوسع وأطول، حيث امتد طوال ثلاثة سنوات من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، وكان الهدف من ورائه تحقيق الأهداف المرسومة من قبل صندوق النقد الدولي أثناء تطبيق مثل هذه البرامج، والتي من بينها إجراء مجموعة من الإصلاحات التي تسمح بتشجيع القطاع الخاص و الرفع من كفاءة القطاع العام، كذلك الاستخدام الأمثل للموارد مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي الذي لابد أن يساير الإصلاحات لكن بأقل التكاليف . لقد كان مبلغ اتفاق القرض الموسع لتطبيق برنامج التعديل معتبرا، حيث "بمجرد الاتفاق قامت الجزائر بسحب قسط أول من الاتفاق والذي قدره 28.325 مليون وحدة سحب خاصة، وأتفق على أن يتم سحب واستخدام مبلغ آخر يقدر ب 08.844، كما تم إرفاق هذا الاتفاق بإعادة جدولة لديون الجزائر 25 مليون وحدة سحب وفق أقساط يتم استنفادها قبل 21 ماي 1998 " 26 لدى نادي باريس مرة أخرى، وكان ذلك خلال جويلية 1995، حيث مست إعادة الجدولة:

– أقساط الدين المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين 01 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996؛

– الفوائد التي تستحق خلال الفترة الممتدة ما بين 01 جوان و31 ماي 1996.

– والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها بـ 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين (1999–2011).[2]

[1] العمري محمد، بوالفول هارون، المرجع نفسه، ص ص (7. 8)

[2] شليغم سعاد، سياسية الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 43.

خامسا: إصلاحات الألفية الثالثة (2000 -2014).

بعدما تحسنت الظروف المالية للجزائر بداية الألفية الجديدة بدأت تمويل تنميتها الاقتصادية من خلال برامج اقتصادية بدأت ببرنامج رباعي (2001- 2004) سمي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وخصص له مبلغ مالي قدره 525مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، اهتمت فيه ببناء قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية، ونظرا لمواصلة أسعار النفط العالمية في الارتفاع فوق 60 دولار.

شجع ذلك الجزائر على المواصلة في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال مخطط خماسي تنموي سمي بالمخطط التكميلي للنمو الاقتصادي (2005- 2009) خصصت له الدولة مبلغ مالي قدر بـ7.4202 مليار دينار ينجز على مدى 5 سنوات عكس سابقه الذي أنجز في 04 سنوات و هذا نظرا لاختلاف المبلغين، حيث أن الدولة واصلت من خلال تمويلها للتنمية الاقتصادية دعم المنشآت الأساسية كقطاعي الأشغال العمومية والتهيئة العمرانية وقطاع الصناعة وترقية الاستثمار، أما بداية من عام 2010 وخلال خمس سنوات طبقت مخطط تنموي جديد عرف بمخطط التنمية (2010-2014 (والذي خصص له مبلغ ضخم قدر بـ 21214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار، والذي هو في الحقيقة عبارة عن برنامجين، الأول تكميلي أو جاري للمشاريع الخاصة بالبرنامج السابق (2005-2009) والذي رصد له 9680 مليار دينار، والبرنامج الثاني لمشاريع جديدة قدر مبلغه بـ 11534 مليار دينار ، أما مبررات برمجة مخطط تنموي بمبلغ 286 مليار دولار هو :

- حاجات البلاد إلى التنمية والمبلغ يتوافق مع ما وعد به رئيس الجمهورية عند عرض برنامجه الانتخابي؛

- المشاريع الجديدة للطرق وخطوط السكك الحديدية ذات أهمية ومكانة ضرورية من اجل توسيعها لدعم التنمية؛

– أهمية برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتنمية الوطنية والتعليم العالي المنبثقة عن الهرم الديموغرافي، حيث أن من المتوقع أن يرتفع عدد التلاميذ الجدد في الطور الابتدائي وسيبلغ عدد الطلبة مليون شخص في نهاية سنة 2014[1].

سادسا: نموذج التنويع الاقتصادي.[2]

إن الوضعية المالية الصعبة التي تمر بـها الجزائر، فرضت علىها تنويع هيكل إنتاجها من خلال منح فرص للقطاعات ذات المزايا النسبية كالفلاحة، الصناعة والخدمات لخلق قيمة مضافة أعلى في المدى الطويل ومحاولة تقليل الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات، مما يقلل أيضا من حجم المخاطر المرتبطة بالقطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات والوصول إلى مرحلة الانتقال الطاقوي، مما يسمح ببلوغ نسبة النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة 3% سنويا؛ وتنويع الصادرات، بمنحى مدعم بوتيرة منتظمة لنمو الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 5.6 في المائة.

تتمثل مراحل هذا النموذج في:

1. مرحلة الإقلاع من (2016 –2019)

وارتكزت الحكومة في هذه مرحلة تسعى لرفع مؤشرات أداء جميع القطاعات

المرحلة على سيناريوهان مع مراعاة تقلبات أسعار المحروقات، حيث تم الإبقاء على سعر الصرف في الفترة ما بين 2016 و2019 في معدل 108 دينار للدولار الواحد التضخم في حدود 4 %.

[1] وافية تجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 8، العدد 82، 2021، ص 14.

[2] لوصيف عمار، العايد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات– رؤية استشراقية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2019، ص ص (7، 22).

– السيناريو الأول: حد أدنى دون تصحيح في الموازنة العامة، يتوقع معدل سعر المحروقات بـ 50 دولار للبرميل في 2019، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في جانبه المتعلق بالتجهيز، هذا السناريو يتوقع تدهورا واختلالا للتوازنات الداخلية والخارجية مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة مستوى المديونية الداخلية في انخفاض حاد لاحتياطي الصرف مع نهاية سنة 2019.

– السيناريو الثاني: يتوقع ناتج عائد الخزينة سلبي بـ – 9.1 في المائة من الإنتاج الداخلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات بـ + 2.2 مليار دولار مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية والخارجية ومدعما احتياطي الصرف المقدر بما يعادل 27 شهرا من الاستيراد.

2. المرحلة الانتقالية (2020 إلى 2025):

تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر حيث أن مرحلة الانتقال، التي توجد عليها أغلب المؤسسات العمومية الخاصة أو المختلطة، تقتضي بأن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق الوطنية ومن أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال التقليل من الواردات، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للصادرات أفاق 2023 ،ترمي بصفة عامة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بـهدف جدب الاستثمار الخارجي و دعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات و نوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير.

3. مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء من 2026 إلى 2030

والتي من المتوقع أن تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني حيث يستفيد الإقتصاد الوطني في آخرها قدراته الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن.

حيث تتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في:

– الحفاظ على السير المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات؛

- التحفيز على إنشاء المؤسسات؛
- استكمال الإصلاح البنكي.
- تطوير سوق رؤوس الأموال.

ونقول ان الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الجزائر، فرضت عليها تنويع هيكل إنتاجها من خلال منح فرص للقطاعات ذات المزايا النسبية كالفلاحة، الصناعة والخدمات لخلق قيمة مضافة أعلى في المدى الطويل ومحاولة تقليل الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات، مما يقلل أيضا من حجم المخاطر المرتبطة به.

المبحث الثاني: تحليل بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: تطور إجمالي الدخل الوطني (1962- 2020).

الشكل رقم 01: تطور إجمالي الدخل الوطني في الجزائر للفترة (1962- 2020)، الوحدة: (الأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

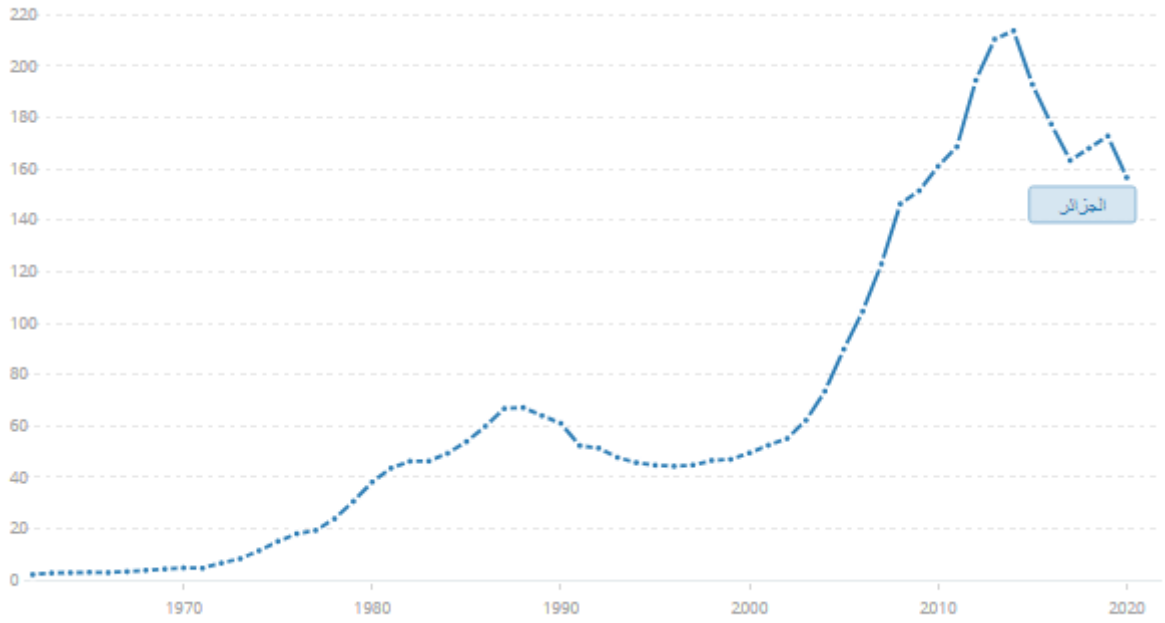

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator، أطلع عليه في: 23-06-2022 الساعة: 21:00 بالتوقيت المحلي.

يمثل المنحنى تطور إجمالي الدخل من الفترة (1960- 2020)، تميزت الفترة الأولى من (1960-1970) بالنهوض بالاقتصاد في ظل انتهاج النظام الاشتراكي وكانت الزيادة منخفضة بفعل التأخر في تطبيق مخطط الرباعي الثاني ليستعيد بعدها في النشاط والارتفاع في الفترة (1980-1990) حيث عرفت رواجا كبيرا وارتفاع في مستوى الدخل الوطني الإجمالي، كما تميزت بالتذبذب بسبب أزمة المحروقات وتصفية الديون، في الفترة (1990 -2000) وكذلك المرحلة الموالية (2000 -2010) ارتفع الدخل الوطني ليحقق أسعار نمو قوية وصلت 220

مليار دولار وفي المرحلة الأخيرة (2010- 2020) شهدت انخفاض في إجمالي الدخل الوطني بشكل ملحوظ بسبب التضخم في سعر الصرف.

المطلب الثاني: تطور إجمالي الناتج الوطني (1962- 2020).

الشكل رقم 02: تطور إجمالي الناتج الوطني في الجزائر للفترة (1962- 2020)، الوحدة: (الأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

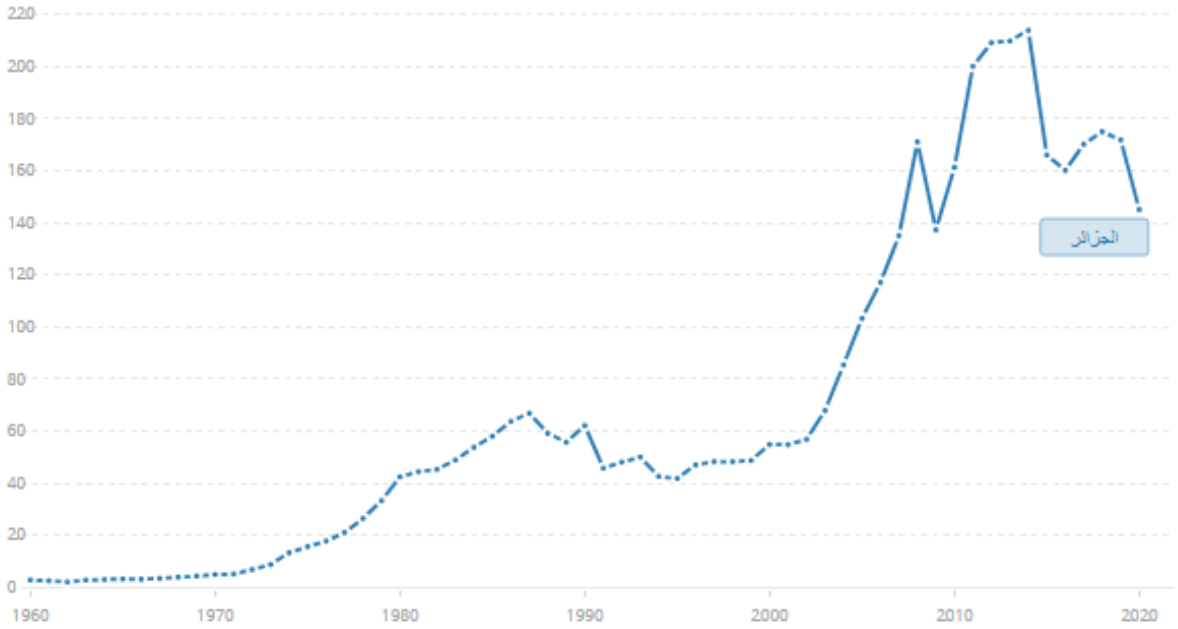

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator، أطلع عليه في: 23-06-2022 الساعة: 22:00 بالتوقيت المحلي.

من خلال مؤشرات منحنى اجمالي الناتج الوطني في الفترة من 1962- 2020 بدلالة (أسعار الدولار الأمريكي) في الفترة الأولى بعد الاستقلال الناتج كان ضئيلا نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر وانخفاض لأسعار الصرف حيث عرفت الفترة من 1970 إلى 1980 تميزت بالنمو المستمر والملحوظ حوالي 40 مليار دولار وهو رقم قياسي مقارنة بأوضاع الاقتصادي الجزائري آنذاك أما في المرحلة الموالية تميزت بالتذبذب في الأسعار من صعود و نزول كان النجاح ضئيلا نتيجة اعتماد الجزائر على المحروقات (أزمة المحروقات)

التي أثرت على الناتج الوطني تلتها مرحلة التسعينات تأثر الناتج بنسبة كبيرة وانخفض بعد صعوده في مرحلة الثمانينات راجع إلى تصفية الجزائر لديونها وتصفية معظم المؤسسات.

كانت أزمة حقيقية نتيجة انخفاض أسعار النفط ما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، بداية من سنة 2000 ارتفع الناتج الوطني ليصل حوالي 75 مليار دولار والتي تزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي شهدت أقصى معدل في هذه الفترة أما في الفترة 2010-2020 شهدت نزول وتأثر كبير في إجمالي الناتج الوطني صاحب هذا الهبوط العام تراجع في معدل النمو وبقائه في مستويات منخفضة نتيجة بروز دول ناشئة ومهمة في الأسواق النفطية وزيادة في طاقات نتيجة لانطلاق الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي نجم عنه ارتفاع حجم الاقتصاد الذي صاحبها العجز في الميزانية حيث استمر هذا التضخم إلى سنة 2016- 2018 ولم تنجح الحكومة الجزائرية في الحفاظ على معدل التضخم حيث صاحبها نزول حاد في قيمة اجمالي الناتج الوطني.

المطلب الثالث: تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل رقم 03: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

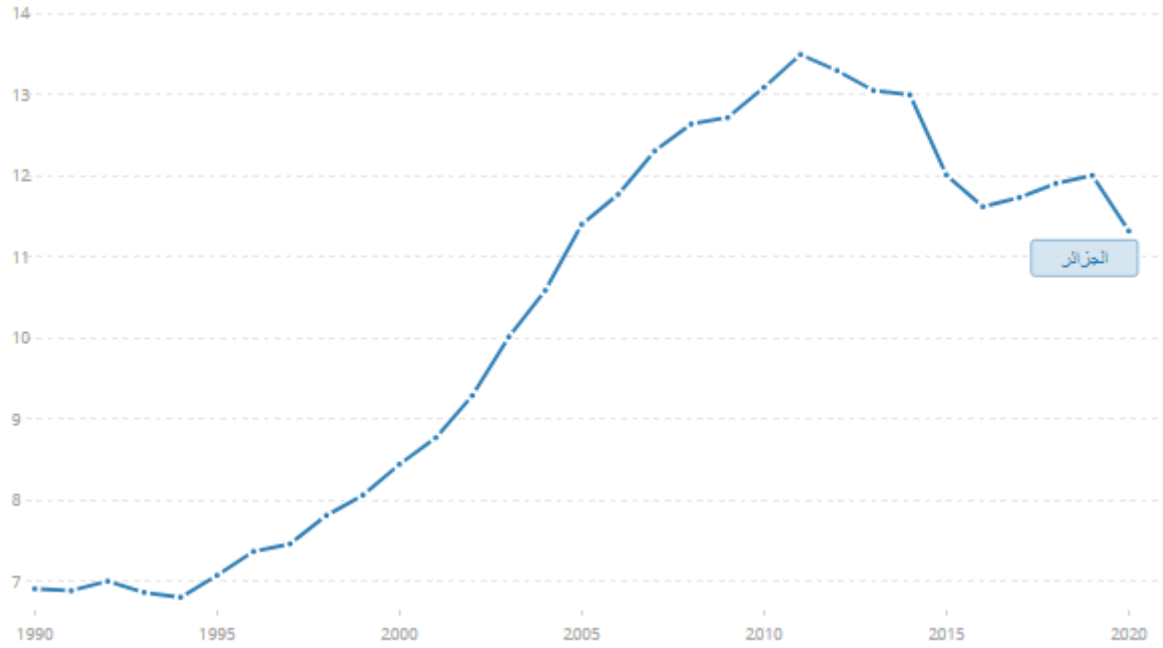

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator، أطلع عليه في: 23-06-2022 الساعة: 23:00 بالتوقيت المحلي.

يمثل هذا المنحنى نصيب الفرض من إجمالي الناتج المحلي وقف لتعادل القوة الشرائية تميز نصيب الفرد من الإجمالي الناتج المحلي في الفترة بعد الاستقلال تطور ضئيل بدلالة القدرة الشرائية ليرفع بعدها انخفاض شديد في سنة 1970 و انعدام القوة الشرائية مع انخفاض لأسعار الصرف سجل ارتفاع كبير لنصيب الفرد من الإجمالي المحلي في مرحلة 1980-2000 نتيجة إعادة تقييم التوجه العام للاقتصاد ليعود إلى الانخفاض كبير في القوة الشرائية في مرحلة 2000-2020 حيث كان الاقتصاد من زيادة الأسعار، و إخفاض القوة الشرائية، زيادة البطالة لذوي الدخل الثابت، إعادة هيكلة الشركات العامة غير الفعالة، مما أدى إلى تسريح جماعي للعمال وارتفاع معدلات البطالة وزيادة انخفاض الوتيرة في 2020 بسبب إجراءات كوفيد 19 حيث تقلص

الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.9% ، إلى انخفاض القدرة الشرائية يعود لجملة من الأسباب الحقيقية التي تسببت في انهيار مستوى المعيشة وارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية، في ظل الظروف الصحية الراهنة التي أرهقت المواطن خاصة الفئات محدودة الدخل.

المبحث الثالث: تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع المالي

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (1970- 2020).

الشكل رقم 04: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (1970- 2020)، الوحدة: (الأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

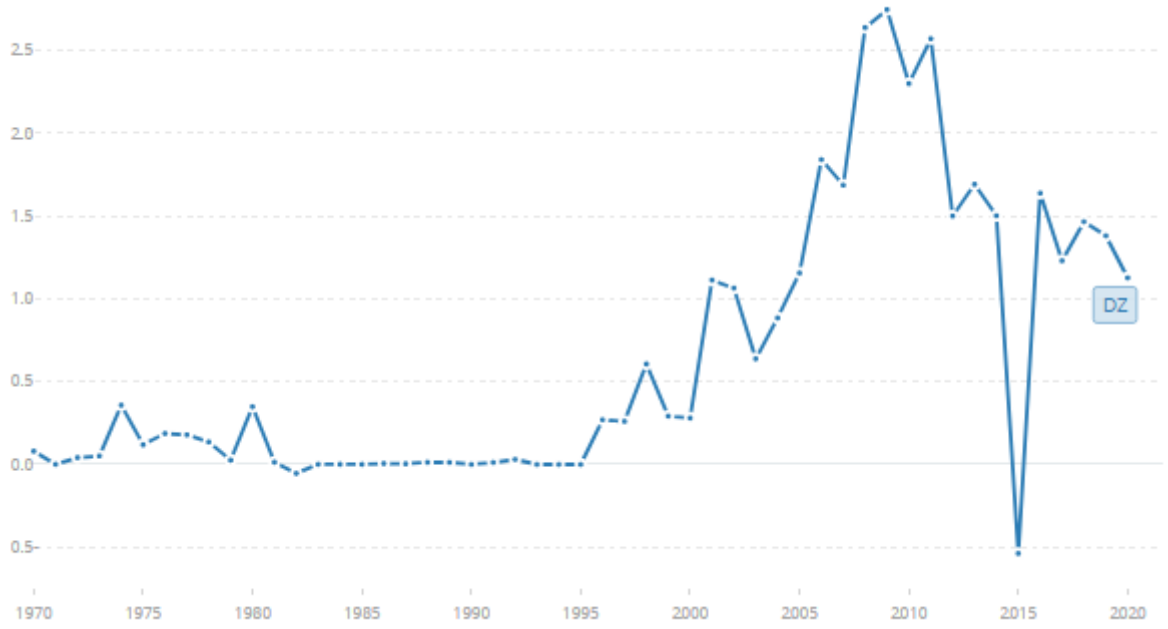

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator، أطلع عليه في: 26-06-2022 الساعة: 23:00 بالتوقيت المحلي.

يمثل المنحى تغيرات للاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي مع مرور الزمن من سنة 1970 إلى 2020 حيث نلاحظ تذبذبات ضئيلة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1995 بعدها سجلت ارتفاعات ملحوظة بلغت 2.75 مليار سنة 2009 بعدها لوحظنا إخفاض كبير وجد ملحوظ للاستثمار الأجنبي حيث سجل أدنى قيمة سنة 2015 وصلت إلى حوالي 500 مليون وهذا راجع لعدة عوامل.

المطلب الثاني: تطور الفروع التجارية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ (2004- 2020)

الشكل رقم 05: تطور الفروع التجارية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ (2004- 2020).

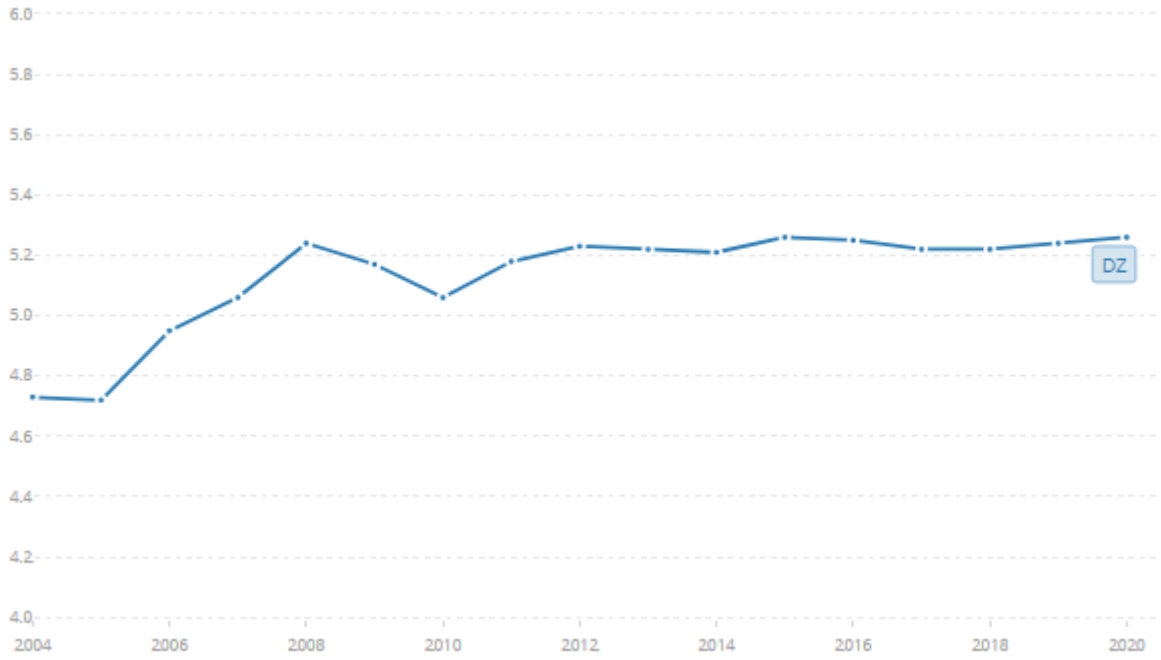

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator، أطلع عليه في: 26-06-2022 الساعة: 23:30 بالتوقيت المحلي.

يمثل المنحنى تغيرات فروع البنوك التجارية بالجزائر لكل 100 ألف بالغ مع مرور الزمن حيث نلاحظ أن قيمتها سنة 2004 حددت ب 4.70 وبقيت على حالها سنة 2005 ثم لاحظنا ارتفاعا طفيفا من هذه السنة إلى سنة 2008 حيث وصل إلى 5.20، ثم شهدت انخفاض يصل إلى 5.10 سنة 2010، بعدها ارتفعت إلى 5.20 واستقرت في هذه القيمة لمدة 4 سنوات إلى غاية 2014 وهذا راجع لسياسة الدولة الجزائرية تجاه تطور الفروع التجارية فيها.

المطلب الثالث: تطور ماكينات الصراف الآلي في الجزائر لكل 100 ألف بالغ (2004-2020)

الشكل رقم 06: تطور ماكينات الصراف الآلي في الجزائر لكل 100 ألف بالغ (2004-2020).

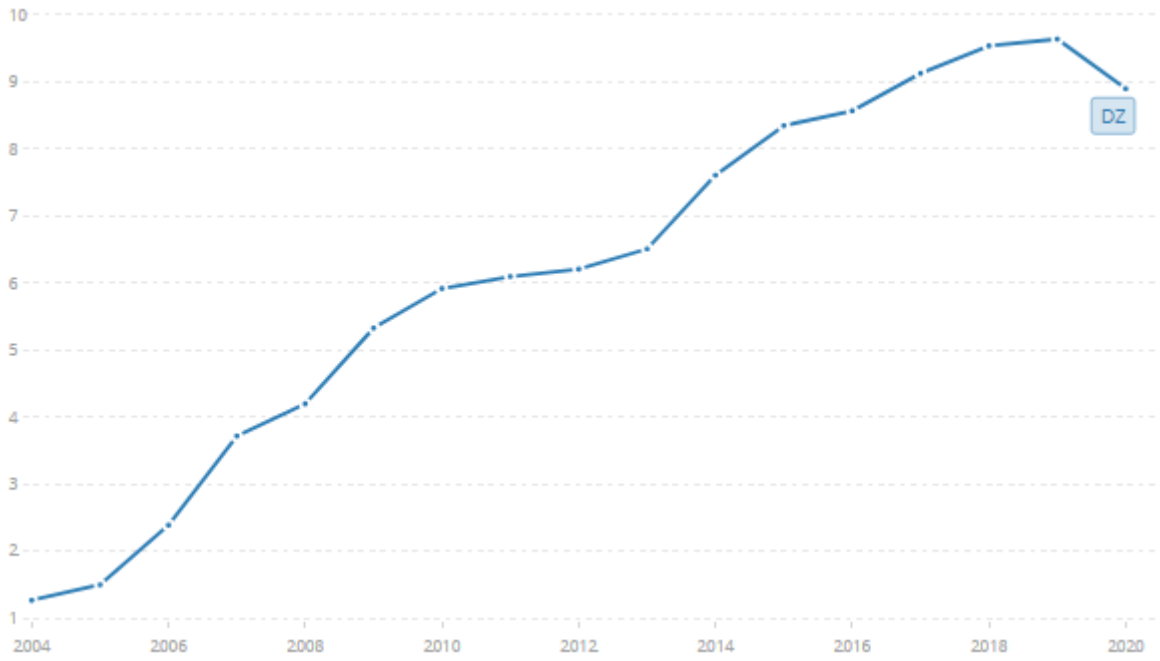

يمثل المنحنى تغيرات ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بالجزائر مع مرور الزمن حيث نلاحظ لازدياد ملحوظ فيها بداية من سنة 2004 بلغ 1.27 ليستمر هذا الأخير إلى غاية 2019 حيث وصل إلى غاية 9.64 بعدها نلاحظ وجود تراجع نسبي سنة 2020 حيث تم تحديد بـ8.90 سبب هذه الزيادة راجع بالدرجة الأولى إلى مستوى التطور التكنولوجي الذي وصلته الجزائر حتى 2020 و مازالت تتطور في هذا المجال.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني يتجلى لنا أن الاقتصاد الجزائري قد مر بثلاث مراحل رئيسة تخللتها مراحل ثانوية شكلت في مجموعها واقع الاقتصاد الجزائري بين الماضي والحاضر، حيث تظهر لنا هذه المراحل توجه الاقتصاد الجزائري في البداية بعد الاستقلال نحو النموذج الاشتراكي وسياسة الصناعة الثقيلة واعتماده على قطاع المحروقات .إلا أن مسار التصنيع في تلك الفترة لم يأتي بالنتائج المسطرة فتخبط الاقتصاد الجزائري في العديد من الأزمات خاصة بعد انخفاض سعر البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي للإيرادات. الأمر الذي أدى بالسلطات إلى الاستعانة بالإصلاحات الاقتصادية وقامت بخصخصة العديد من المؤسسات العمومية وإصلاح النظام البنكي وتنويعه وذلك لتمهيد الأرضية نحو المرحلة الانتقالية التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري من انفتاح على مختلف التكتلات الاقتصادية ، و اتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري حاليا يشهد نموا بطيئا وهو يحاول التكيف مع التغيرات الحاصلة ومحاولة التوجه نحو نموذج النمو والتنويع وتشجيع القطاع الخاص وتعتبر المرحلة الحالية للجزائر مرحلة انتقالية لابد لها من تبني سياسة حكومية رشيدة لمواجهة رهان الانفتاح الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة

العولمة المالية هي ظاهرة عالمية من حيث مفهومها وعوامل ظهورها وتطورها وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية وهذا ما ذكرناه في الفصل الأول، في حين جاء الفصل الثاني إطفاء الضوء على حال اقتصاديات الجزائر من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال والإصلاحات في ضل السياسة المنتهجة ومدى استجابتها للتغيرات الحاصلة والتحديات الراهنة.

بعدما قمنا بعرض هذا نستطيع أن نقول بأن آثار العولمة المالية وانعكاساتها واضحة وبصفة كبيرة ومن توقعات إيجابياتها رفع معدلات النمو وخلق ديناميكية للتجارة والاقتصاد العالمي ورفع القيود عنها، لابد بأن لا ننسى أن مخاطرها وخيمة خصوصا على الاقتصاديات العربية الغير مهيئة التي تجعلها تحت التقلبات المفاجئة للأسواق المالية والصرف وغسيل الأموال والتهريب.

هذه الأخطار تضرب استقرار الاقتصاد الكلي فتنهار الاقتصاديات في ظل عدم وجود كفاءات تستطيع التنبؤ والتصدي بخلق الأدوات اللازمة للتحكم في ذلك.

حيث يجمع المختصون في عالم الاقتصاد والاجتماع أن الاقتصاد الجزائري قطع أشواطا كبيرة مند الاستقلال السياسي حيث في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية لصيقة وسريعة فالعولمة تفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة لتتأقلم مع هذه المستجدات.

لذلك فإن مسألة هي مسألة إدراك طبيعة التحديات التي تفرضها العولمة بمختلف مظاهرها وهياكلها ومن ثم إدراك طبيعة الوسائل الكفيلة اقتصاديا بمواجهة فعالة لهذه التحديات وذلك بصياغة البدائل الفعالة وإعداد إستراتيجيات التي من شأنها أن تحظر وتأصل الاقتصاد الجزائري أن يندمج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة بأحسن كيفية.

اختبار صحة الفرضيات:

أولا الفرضية الأولى: "تعتبر العولمة المالية محركا للتنمية الاقتصادية"

تبين الدراسة أن العولمة المالية تساعد بدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات النمو وخلق ديناميكية التجارة العالمية في تحريرها ورفع القيود عنها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ثانيا الفرضية الثانية: " تحمل العولمة المالية في طياتها انعكاسات إيجابية على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر"

العولمة المالية خلقت خلال السنوات الأخيرة هيكلا جديدا لتدفق رؤوس الأموال عبر العالم حيث شهدت الأسواق المالية تطورا سريعا وكبيرا فأصبح سوقا واحدا لا يقتصر الفاعلون فيه على الدول والحكومات بل ينظم إليها العديد من المنظمات والشركات متعددة الجنسيات وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

ثالثا الفرضية الثالثة: "تحمل العولمة المالية في طياتها انعكاسات سلبية على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر"

فرضت ظاهرة العولمة المالية نفسها على مختلف دول العالم حيث سمح بإلغاء الرقابة على الصرف بحركة رأس مال أسرع وأكثر سرية (غسيل الأموال) بالإضافة إلى التقلب في التدفقات الرأس مالية المفاجئة، حيث أصبحت الاقتصاديات أكثر حساسية في ظل عولمة الأسواق المالية عرفت هذه الأخيرة بهشاشتها وأصبح هدفها الربح السريع، ومختلف الأزمات المصرفية التي أثرت على التنمية بالإضافة إلى تهريب الأموال نحو الخارج كل هذا أدى إلى زيادة نسبة المخاطر على المنافع وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

النتائج:

- العولمة المالية آخر وأشمل مرحلة للعولمة ككل وأشدها تأثيرا على الدول النامية.
- إن تحقيق التنمية الاقتصادية يستلزم الاستثمار في الجانب البشري من خلال رفع الكفاءات وطريقة تفكيره.
- إن زيادة كفاءة الأسواق المالية بالنسبة للدول النامية يشجع الدخول في البورصة يؤدي إلى تمويل المشاريع الاستثمارية.
- التطور المالي يعد عامل محدد لزيادة منافع العولمة المالية في الاقتصاد كما أن نوعية السياسة الاقتصادية الكلية لها دور في تجنب مخاطر الأزمات المالية.

– نظرا لضعف النظام المالي للبلدان النامية عامة والجزائر خاصة فإن الانفتاح المالي ينعكس سلبا على التنمية المالية.

– يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر بأسعار المحروقات كون هدا الأخير يعد عامل محفز للنمو الاقتصادي.

توصيات واقتراحات:

– إصلاح وتطوير الأسواق المالية وفق المعايير العالمي لتتمكن من مسايرة الدول المتقدمة.

– الإسراع في تنفيذ الإصلاحات التي باشرتها في عشرية الثمانينات لاسترجاع التوازنات الاقتصادية.

– تشجيع مشاريع البحث والتطوير والابتكار.

– تهيئة النظام القانوني والمؤسساتي الذي يضم الشفافية في المعاملات المالية.

– اصلاح وتعديل القوانين الاقتصادية.

– رفع مستوى الدخل الفردي من أجل زيادة القدرة الاستهلاكية للمواطنين (لقدرة الشرائية).

– إنشاء أنظمة مالية قوية وعميقة وزيادة كفاءتها واتباع سياسات اقتصادية سليمة مع إدارة الأعمال والمخاطر المالية بشكل جيد.

– إدخال التقنيات الحديثة المساعدة في النشاطات المالية.

– وضع تشريعات وقوانين صارمة تحكم نشاط الأسواق المالية.

– وضع ميكانيزمات تجعل النظام المالي الوطني يوفق بين العولمة المالية والأهداف المرسومة مسبقا وذلك بتحرير القطاع المالي مثل (أسعار الصرف وأسعار الفائدة).

– استغلال التدفقات المالية من الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

آفاق البحث:

يبقى موضوع العولمة المالية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية موضوع واسع يمكن تناول عدة جوانب أخرى منه يتناوله بحثنا، ولذلك نقترح العناوين التالية:

- مدى تأثير العولمة المالية على تنمية الأسواق الناشئة.
- العوامل المؤثرة في تصنيف الاقتصاد الجزائري وفق المؤشرات التنافسية الدولية.
- الصناعات الصغيرة المتوسطة كإستراتيجية للتنمية.
- القطاع الصناعي في ظل العولمة –حالة الجزائر–.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1- إبراهيم العيسوي، "نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة الصياغة السياسات التنموية"، بيروت، يومي 20 و21 مارس 2006

2- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتيجيات التنمية، ط2، دار هومة، الجزائر، 1997

3- الحافظ المهدي، أهمية المنهج في معالجة العولمة، مجلة الرباط، العدد 8، سبتمبر 1997

4- السيد ياسين، العالمية والعولمة من منظور علم الاجتماع، ط2، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002

5- العمري محمد، بوالفول هارون، آثار تغيرات أسعار النفط العالمية على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة، مجلد رقم 2، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018

6- المعهد العربي للتخطيط، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، العدد76، أكتوبر 2008

7- جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، " نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"، وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها

8- شليغم سعاد، سياسية الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016

9- طلال عبد العزيز وآخرون، امبراطورية العولمة، البعد الاستراتيجي، عمان، دار أسامة للنشر، 2006

10- طلال محمد نور عطار، إمبراطورية العولمة البعد الإستراتيجي، عمان: دار أسامة للنشر، الأردن 2006

11- طلال محمد نور عطار، إمبراطورية العولمة البعد الإستراتيجي، عمان: دار أسامة للنشر، الأردن 2006

12- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001

13- عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ط1 2011،

14- عبد الله موساوي، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد الشامية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 6 دون سنة للنشر

15- عبد المجيد قدي، الكوكبة وواقع دول العالم الثالث، مجلة العلوم الإنسانية عدد 1، 2011

16- عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة أسيوط، بدون دار نشر، 2009

17- عماد يونس، العولمة: تاريخ وأبعاد ومؤثرات على العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2005

18- لوصيف عمار، العايد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات- رؤية استشراقية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2019

19- محمد أحمد بيومي وأحمد محمد هلالي، جرثومة العولمة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013

20- محمد العابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، بيروت: الأبحاث العربية للأبحاث والنشر، 2009

21- محمد العابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، بيروت: الأبحاث العربية للأبحاث والنشر، 2009

22- محمد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008

23- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

24- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008

25- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007

26- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006

27- نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية، دار جهينة للنشر، عمان، الأردن، 2008

28- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000

29- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010

II. المقالات العلمية

30- أحمد عبد العزيز وآخرون، " الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 85، 2010

31- تقرير صندوق النقد الدولي، العولمة الفرص والتحديات، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1997

32- رابح خوني ورقية حساني، " التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول:

التحول الديمقراطي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، دون سنة للنشر

33- رابح خوني ورقية حساني، " التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول: التحول الديمقراطي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، دون سنة للنشر

34- صالح مفتاح، مداخلة بعنوان تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2019

35- فاندي سهيلة خيرة، واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016

36- فوز نايف عمر ريحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي 1990/2006، مذكرة ماجستير، جامعة نابلس، 2006/2007

37- قاعدة بيانات البنك الدولي، 2022

38- قلمين فايزة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015

39- لطيفة تليلي، الحماية الجمركية للمنتوج المحلي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011. 2012

40- محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2015- 2016

41- مختاري نصر الدين، بين إشكالية بناء الدولة وغياب مشروع ومجتمع، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 25، 2018

42- مصطفى بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، (2010. 2011)

43- مقدم عبيرات وعبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد11 ،2007

44- ناصر مراد، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة الباحث للعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية، العدد 2 ،2003

45- وافية تجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 8، العدد 82، 2021

46- يحياوي سمير، مطبوعة تحت عنوان: محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعولمة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013- 2014

III- المواقع الالكترونية

47- https://data.albankaldawli.org/indicator

48- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، http://www.arab.or

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- الكتب

49- Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David 1. lindauer, Economie du Développement, 30 Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008.

50- Peter Hewitt et Philippe Aghion, Endogenous Growth Theory, Massachusetts, Institute of Technology, Third Printing ,1999